الأمم المتحدة A/57/PV.11

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١١**
الاثنين، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٤١ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات: جلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقريرا الأمين العام (A/57/156 و A/57/175)

مشروع القرار (A/51/L.2/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد كارلوس روكوف، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والعبادة في الأرجنتين.

السيد روكوف (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرف الأرجنتين، ويشرفني شخصيا، أن أدلي في هذه المناقشة المهمة ببيان حول مسألة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فالأرجنتين تؤيد تأييدا كاملا هذه المبادرة الجديدة الرامية إلى استئصال الفقر من أفريقيا ومساعدة شعوبها للسير على طريق سيادة القانون والنمو والتنمية المستدامة. وتوافق بلادي على المقدمة الأساسية للشراكة الجديدة: ألا وهي الصلة بين السلام والتنمية. بكلام آخر، إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير ممكنة من دون توفر إطار ملائم للسلام والاستقرار. فالحقيقة القائمة في أفريقيا وفي أنحاء أخرى من العالم تظهر لنا يوميا، طالما أن الاحتياجات الضرورية للفرد ما زالت غير مستوفاة وطالما أن اللامساواة الشاسعة ما زالت سائدة، أن تهديد الصراعات سيبقى مستمرا.

ولقرون من الزمن، بقيت القارة الأفريقية جزءا من الاقتصاد العالمي، بوصفها الجهة التي تزوده بالعمال غير المهرة والمواد الخام. وإن الاستعمار، والمواجهة الثنائية القطب ما بعد الحرب، وعملية إنهاء الاستعمار، ونهاية الحرب الباردة والعولمة، أمور جلبت معها نزعات محددة، حاولت أفريقيا، مع غالبية البلدان، التكيف معها، لكنها للأسف، فشلت في تحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-156. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-59029 (A)
0259029

ولكننا، لسنا هنا لإلقاء الملامة على الماضي، إنما للمساعدة على تخطي مكامن الضعف البنيوية التي أعاقت التنمية في أفريقيا. والشراكة الجديدة تمثل رؤية جديدة وإدراكا مسؤولا من جانب قادة أفريقيا، فيما يتعلق بالسياسات والاقتصادات الإقليمية والدولية. والأرجنتين تعير اعتبارا للأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعهد القادة الأفارقة بتحقيقها عن طريق الشراكة الجديدة. ومن بين تلك الأهداف، نود أن نشدد على منع نشوب الصراعات، وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإرساء أسس الاستقرار الاقتصادي، وإعادة تنشيط قطاعي التعليم والصحة، مع التركيز على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية، وتعزيز دور المرأة وتنمية البنية التحتية والزراعة والصناعة، وإيجاد حل عادل لمسألة الدين الخارجي وضمان انخراط القارة الأفريقية في التجارة الدولية. إن أهداف الشراكة الجديدة تستحق دعم المجتمع الدولي – المجتمع الدولي بأسره، والبلدان المانحة، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ويجب أن تكون الأمم المتحدة تحديدا، الناطق باسم أقل البلدان نموا والأصغر والأضعف من غيرها.

إننا نعيش في عالم تسوده التناقضات. فالتكامل والعولمة يتزامنان مع التفتيت والتهميش. والازدهار الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل والذي تحقق في السنوات الأخيرة يتزامن مع الفقر المدقع في أنحاء من أفريقيا ومناطق أخرى من العالم، بما فيها أمريكا اللاتينية. والخيار الوحيد لدى خمس البشرية يتمثل في العيش بدولار واحد في اليوم. وبالرغم من ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تدنت بشكل مطرد. وإننا نرى أنه لا بد من زيادتها. ونرى أيضا أن العلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ السياسات أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي الثابت في أفريقيا.

ومكافحة التضخم والعجز المالي وتشجيع الادخار والاستثمار إنما هي تدابير تتعلق مباشرة بفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن وجهة نظرنا، يجب ألا يقتصر الدعم على المساعدة الإنمائية الرسمية، إنما يجب ترجمته إلى خطوات تؤول إلى تحرير التجارة التي تسمح بانخراط البلدان الأفريقية فعليا في التجارة الدولية. فحواجز التعرفة تتخذ أشكالا جديدة، مثل فرض معايير تتعلق بالعمل والبيئة، واعتماد تدابير لمكافحة الإغراق، وإرسال رسالة لا تنطوي على تشجيع للبلدان الأفريقية التي تبذل جهدا كبيرا لتحديث مجالاتها الاقتصادية وغزو أسواق التصدير. أما مسألة الدين الخارجي فتستحق أيضا حلا ثابتا لا يضر بتخصيص الموارد للمجالات الأولوية في التنمية مثل الصحة والتعليم.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن، يسرنا أن نسجل التقدم الكبير الذي أحرزته عمليات السلام في أنغولا وسيراليون وبين إريتريا وإثيوبيا وفي منطقة البحيرات الكبرى بمشاركة فعالة من المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية والمشاركة الواضحة والفعالة والحاسمة من جانب مجلس الأمن من خلال قراراته. ونعتقد أنه يجب تدعيم العلاقة بين المنظمات الإقليمية والمجلس، وأنه ينبغي لنا أن نستكشف إمكانيات التعاون المنصوص عليها في الفصل الثامن من الميثاق.

ونحن ندرك الجهود التي تبذلها أغلبية الحكومات الأفريقية لتسوية منازعاتها المعلقة بالطرق السلمية ولتدعيم مؤسساتها الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وإصلاح اقتصاداتها. ونود اليوم أن نجدد التزامنا بأفريقيا. وللأرجنتين وجود دائم في أفريقيا. ومن البداية دعمنا عملية القضاء على الاستعمار ومكافحة الفصل العنصري.

وتمشيا مع نهج يربط بين السلام والأمن، تسهم الأرجنتين في عمليات حفظ السلام والمساعدات والحكم الرشيد والتعاون التقني من أجل التنمية.

وفي الستينات، شاركت الأرجنتين في عملية حفظ السلام في الكونغو. وكان لنا وجود بعد ذلك في أنغولا وموزامبيق وبعثة الأمم المتحدة في إرتريا وإثيوبيا. وتشارك الأرجنتين حاليا في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشاركت الأرجنتين بتقديم مراقبي انتخابات في أول انتخابات حرة ونزيهة تجري في جنوب أفريقيا، وفي الاستفتاء على تقرير المصير في إريتريا، وفي الانتخابات التشريعية في الجزائر عام ١٩٩٧.

وتقدم الأرجنتين المساعدات الإنسانية إما مباشرة أومن خلال مبادرة ''الخوذ البيض'' وتشجع على تنمية التعاون من خلال برنامج لصناديق التعاون. وبالمثل ففيما يتعلق بمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي تضم معا ثلاثة من بلدان أمريكا اللاتينية و ٢١ بلدا أفريقيا، وقد نسق بلدي هذا الجهد منذ عام ١٩٩٨، عرضت الأرجنتين اقتراحات عديدة لتوثيق التعاون بين أعضاء هذه المنطقة.

وفي السنوات الماضية، عززت الأرجنتين علاقاتها السياسية والثقافية والتجارية مع أفريقيا. ونريد لهذا الاتجاه، ذي المنفعة المتبادلة، صوب الحوار والتعاون أن يستمر ويزيد تعمقا في المستقبل.

ولا أود أن أختتم بياني بدون أن أعرب عن امتنان جمهورية الأرجنتين لأفريقيا. فلم يكن بالإمكان فعلا أن تحدث أية تغييرات في هذه المنظمة في مجالات بالغة الأهمية كالقضاء على الاستعمار، ونزع السلاح، وقانون البحار، وحقوق الإنسان، والتنمية، وغيرها بدون إسهام أفريقيا الضخم في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزامها الواضح بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكِّر جميع الممثلين بمدة الدقائق الخمس المتفق عليها لكل بيان. وأناشد جميع المتكلمين احترام ذلك بحق وصدق.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الرحمن محمد شلقم، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، يسرني أن أتقدم إليكم بخالص تقديري لترؤسكم هذا الاجتماع بالغ الأهمية، كما أتوجه بالشكر إلى صاحب السعادة كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، على ما يوليه من عناية بالقضايا الأفريقية وعلى جهوده المتواصلة لإحلال وتعزيز السلام في القارة وتحقيق تنميتها في كافة المجالات.

لقد أكد قادة أفريقيا على تصميمهم والتزامهم التام لضمان نجاح تنفيذ الشراكة الجديدة في أفريقيا واتخاذ كافة التدابير الفعالة والحقيقية لتنفيذ هذه الشراكة باعتبارها مبادرة تقودها أفريقيا ومن شأنها الاستجابة لكافة طموحاتها في تحقيق التنمية الشاملة. وهذا الاجتماع المكرس لكيفية تقديم الدعم لهذه الشراكة إنما هو دلالة واضحة على مدى توجه المجتمع الدولي للاستجابة للاحتياجات الخاصة لأفريقيا التي أقرت في العديد من المحافل الدولية وفي مقدمتها إعلان قمة الألفية.

إن أفريقيا تدرك تماما بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه الشراكة تقع على كاهل الشعوب الأفريقية، إلا أن الدعم الدولي يعد هاما وأساسيا في هذا الصدد. ومن هنا فإننا نحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بكافة

هيئاته على المساعدة في تحقيق أهداف هذه الشراكة وذلك من خلال إجراءات عملية وملموسة في مجالات حشد الموارد المالية بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر، وتخفيف عبء الديون، وخلق مبادرات جديدة لتحسين فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق العالمية، وخاصة أسواق الدول المتقدمة النمو، والمساعدة في بناء القدرات البشرية بالاستثمار في مجالات الصحة والتعليم وتوفير المياه الصالحة للشرب، وفي مشروعات البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولكي تكون الشراكة الجديدة بالفعل شراكة وبحق جديدة لا بد من أن يراعي الشركاء ما يلي.

أولا ، احترام إرادة الأفارقة وتاريخهم وثقافتهم بكل ما يعنيه ذلك من استبعاد أية شروط سياسية أو إملاءات غرضية تتجاهل خصوصية المجتمعات وتميزها، فضلا عن تجاهل أن التطور هو عملية تاريخية لا تنجز بقرارات سياسية.

وثانيا، إدراك الشركاء من المانحين أنهم بقدر إسهامهم في تمويل هذه الشراكة بقدر ما يفيدون مجتمعاتهم ذاتها ماديا واجتماعيا. إن الحد من الهجرة أو منعها بتدابير تشريعية وإجراءات إدارية لن تحقق أغراضها، وإن التوسع في مشروعات التنمية في الأوطان الطاردة هو ما يثبت رعاياها ببلدانهم ويلغي نهائيا وجذريا دوافع الهجرة.

وثالثا، إعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية خاصة المواصلات وبناء الطرق التي تساعد كافة القوى على التنمية والإنتاج والاستقرار بتكلفة أقل.

ورابعا، إيلاء مشاريع المياه أهمية خاصة بما يضمن الاستفادة القصوى والمثلى من كافة مصادرها لمختلف الأغراض، خاصة الزراعية منها لتحل جذريا مشكلة الغذاء وتقضي كليا على مشكلة الفقر بكل أنحاء أفريقيا.

وخامسا، إلغاء كافة القيود على نقل وتوطين التقنية التي تخص شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسادسا، مراعاة معاناة أفريقيا طيلة القرون الماضية وما أصاب ثرواتها المادية من نهب بلا ثمن، ودور هذه الثروات في صنع التقدم الذي بلغته بعض الدول.

وسابعا، معالجة إحدى أخطر الظواهر التي تتعرض لها أفريقيا وهي هجرة أفضل مواردها البشرية إلى الدول المتقدمة نتيجة لجملة من الأسباب المتداخلة.

إن تهيئة بيئة مناسبة، لذوي الخبرات والعقول الأفريقية لتأدية الدور الذي هيأته لهم دولهم وأنفقت على تعليمهم من أجله سوف يخدم هذه الشراكة كثيرا ويوفر على الجميع تكاليف وخسائر لا يمكن تقديرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد إنعام الحق، وزير الدولة للشؤون الخارجية في باكستان.

السيد الحق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يبدأ بالثناء على القيادة الأفريقية لرؤيتها في دفع أفريقيا على طريق النمو والتنمية المستدامين من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويسرنا أن هذا البرنامج الذي تقوده أفريقيا وتمتلكه أفريقيا وتسيره أفريقيا يشكل إطارا متكاملا وشاملا للتنمية في أفريقيا.

لقد تبلورت وبدأت مبادرات كثيرة خلال العقد الماضي. ومع ذلك، لم تتحسن الحالة العامة في القارة الأفريقية طيلة العقدين الماضيين. فعدد من يعيشون في حالة من الفقر في أفريقيا اليوم يزيد عن عددهم في فجر عقد التسعينات بحوالي ٨٠ مليون نسمة.

وعلما بهذه الحقائق، اضطلعت معظم الحكومات الأفريقية بإجراء إصلاحات هيكلية هامة تجسدت في تحسين

إدارة الاقتصاد الكلي وتحرير التجارة وتشجيع إشراك القطاع الخاص على نحو أكثر ضخامة وتعمقا. ومع ذلك، لم تعكس النتائج مسار التدهور الاقتصادي في أفريقيا بصفة عامة.

إن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تفتح مجالا للأمل. فهي تطرح رؤية عريضة لمستقبل أفريقيا، وتحدد معالم استراتيجية لتحقيق تنلك الرؤية، وتقدم برنامج عمل يركز على عدد من المجالات الأساسية ذات الأولوية.

والعديد من عناصر الشراكة الجيدة، مثل السلام والأمن وتخفيف حدة الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد، وتطوير البنية الأساسية، تتوافق على نحو مباشر مع البرامج التي تنفذها الأمم المتحدة حاليا في البلدان الأفريقية. لذا، فإن الأمم المتحدة يمكنها، بل ويتعين عليها، أن تضطلع بدور داعم ملموس في هذا المشروع المهم.

وإن الهدف الرئيسي لمبادرة الشراكة الجديدة هو القضاء على الفقر في أفريقيا في نهاية المطاف، ووضع البلدان الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامين، مما يؤدي إلى وقف تهميش أفريقيا وإدماجها في عملية العولمة. وهذا تحد هائل وعملاق لا يمكن لأفريقيا أن تتغلب عليه وحدها. فهي تحتاج إلى دعم ومساعدة دوليين جادين، الأمر الذي يستدعي العمل على صعيدين.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في معالجة الأسباب السياسية والأمنية الكامنة وراء عدم الاستقرار في القارة الأفريقية. وفي الوقت ذاته، لا بد من معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تحيق ببعض مناطق أفريقيا، من خلال برنامج شامل للمساعدة يرتكز على موارد كافية. وينبغي استكمال هذا البرنامج بما يلي: تحسين فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق؛ وتخفيف معجَّل ومتزايد لعبء الديون، بما في ذلك إلغاؤها بالكامل؛ وتقديم مساعدة إنمائية رسمية معززة بدون شروط؛ وبذل جهود واعية لزيادة تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان الأفريقية؛ ونقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية بشروط ميسرة وتفضيلية؛ وتطوير الموارد البشرية وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم؛ وبذل جهد خاص ومكثف لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضاء عليه.

وباكستان، فيما يخصها، تؤيد دوماً التطلعات السياسية والاقتصادية لأفريقيا. ونحن نفتخر بمشاركتنا في عدد من عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تلك القارة. وكان موظفونا العسكريون والمدنيون يشكلون جزءا من عمليات الأمم المتحدة في الصومال وناميبيا وليبريا والصحراء الغربية، ومؤخرا في سيراليون. وسوف تواصل باكستان تقديم دعمها المعنوي والمادي إلى البلدان الأفريقية.

إن برنامج المساعدة التقنية الذي نخصصة لأفريقيا هو عملية مستمرة لتدريب شباب مهنيين في ميادين متنوعة. واليوم، أود أن أؤكد أن باكستان ستقدم الدعم الكامل وبكل السبل الممكنة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولقد عانى الشعب الأفريقي زمنا طويلاً. والتحديات التي تواجهها القارة الأفريقية جبارة. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تمثل إطارا واقعيا لمواجهة هذه التحديات. والالتزامات متوفرة وكذلك الخطط. وحان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال. فهذا هو التزامنا الأخلاقي، إلى جانب كونه حتمية سياسية لا مفر منها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد جوزيف دييس، المستشار الاتحادي ووزير الشؤون الخارجية في سويسرا.

السيد دييس (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري الخاص أن تشارك سويسرا لأول مرة،

بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، في مناقشة موضوعية في الجمعية العامة بشأن أفريقيا.

إن سويسرا، وهي شريك قديم للقارة الأفريقية، ترحب بهذه المبادرة التي أعدها أفارقة من أجل أفريقيا، والتي من خلالها تعرب البلدان الأفريقية عن عزمها على تولي زمام الأمور في قارتها. وأود هنا أن أهنئ زملاءنا الأفارقة على هذا النهج المشترك الجديد لتنمية قارتهم اقتصاديا واجتماعيا، وعلى الاستراتيجية الطموحة والقاسية التي وضعتها بلدانهم لنفسها.

والدعم المكثف الذي تحظى به هذه الشراكة الجديدة من الدول الأفريقية، يشكل أكبر مصدر لقوتها؛ وهو أفضل دليل على إمكانات نجاحها. ومجالات الأولوية التي حددتها الشراكة الجديدة، وبالذات تنمية الموارد البشرية، ستسمح بالعمل وفق العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في القارة.

ومن دواعي سروري أيضا أن تجعل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبدأ الشراكة محور جهودها. فقد كان رأينا المدروس دوما هو أن إقامة شراكة حقيقية بين الأطراف المعنية كافة شرط لا غنى عنه لنجاح التعاون الإنمائي.

ونعتقد أن تحسين الظروف القائمة سيكون له دور بالغ الأهمية في السماح لجميع الأطراف الإنمائية الفاعلة بأن تعمل على النحو الأمثل، وبالذات القطاع الخاص الذي يسند إليه برنامج الشراكة الجديد، وعن صواب، دورا جوهريا باعتباره القوة المحركة للتنمية الاقتصادية.

وبالتالي يحدونا الأمل في أن يتسنى في الغد القريب اتخاذ خطوات محددة في مجالات ترشيد إدارة الشؤون العامة والخاصة، والديمقراطية والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن التنفيذ السريع والمنتظم للإعلان المتعلق بالديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، عامل لا غنى عنه لتعزيز الثقة لدى جميع الشركاء، بمن فيهم مستثمرو القطاع الخاص، سواء من الأفارقة أو من خارج القارة.

ومن ثم، فإن تنفيذ آلية فعالة وذات مصداقية لاستعراض البلدان النظيرة، وهذا تحديد رئيسي تطرحه مبادرة الشراكة الجديدة، يعد، فيما يبدو لنا، مسألة حاسمة.

وتشجع سويسرا بقوة الرغبة المؤكدة بوضوح في الشراكة الجديدة، في تعزيز دور المجتمع المدني الأفريقي في إعداد البرامج وتخطيطها وتنفيذها.

إن المساعدة التي ما فتئت سويسرا تقدمها لأفريقيا منذ زمن بعيد، لا تقدم فحسب انطلاقاً من روح التضامن مع أكثر القطاعات السكانية احتياجاً، بل تقدم أيضا بهدف تعميق شراكتنا الاقتصادية والتجارية مع مرور الوقت. فالبرامج التي ندعمها في القارة تركز على الكفاح ضد الفقر وعلى دعم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر. وتتضمن برامجنا العمل في ميادين الصحة والتعليم والتدريب. ونركز أيضا على الإدارة الرشيدة في القطاع العام، وإلغاء المركزية وإدخال إصلاحات في الجهاز القضائي، وكذلك على النهوض بالاقتصاد وتشجيع الاستثمار، وبصفة خاصة عن طريق تدابير لتقديم المساعدة في مجال الميزانية.

وأخيراً، فإننا نعلق أهمية متزايدة على تدابير حفظ السلام وحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، كنا دوما نساند أفريقيا بقوة في المؤسسات المتعددة الأطراف. وما زالت سويسرا منذ فترة طويلة تؤيد بنشاط تخفيض مديونية أقل البلدان نموا، في إطار المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتحقيقا لهذا الهدف دخلنا مع شركائنا الأفارقة في برامج عديدة لتقديم المساعدة المالية وبرامج لخفض الديون.

وقد عقدنا العزم على أن نولي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دعمنا الكامل، في إطار وسائلنا، وبصفة خاصة مع شركائنا القدامى من البلدان الأفريقية. والتنسيق فيما بين الشركاء يمثل أحد المفاهيم الأساسية لمبادرة الشراكة الجديدة. ويمكنني أن أؤكد لكم أن سويسرا ستشارك فيها مشاركة كاملة.

ورغم ذلك فإننا نرى قبل بدء المبادرة بعام أو أكثر قليلاً أن دور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لا يزال بحاجة إلى إيضاح فيما يتعلق بالمؤسسات الأفريقية القائمة والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد دون الإقليمي أو القطري. ويبدو من الضروري لنا في هذا الصدد أن تجتنب الشراكة الجديدة أن تصبح هيكلاً للتنفيذ، وأن تتمكن من التركيز على دورها في الدعوة والترويج.

علاوة على ذلك، سنواصل الاستعانة بما لنا من تجربة وخبرة فنية في مجالات تدخلنا التقليدية دعماً لأولويات الشراكة. ونحن على استعداد للنظر في زيادة الدعم المذكور، بناء على ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية لدينا. وأخيراً، ستواصل سويسرا التزامها الثابت ببرامج التعاون وزيادة الاستثمار في أفريقيا، في نطاق الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، تمشياً مع أولويات الشراكة الجديدة. وسنواصل أيضاً العمل من أجل معاملة أشد البلدان فقراً بشكل عادل في مفاوضات التجارة الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد كوفي بانو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في توغو.

السيد بانو (تكلم بالفرنسية): أود باسم وفد توغو أن أتقدم إليكم بالشكر، يا سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أتكلم في هذه المناقشة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولا حاجة لذكر مدى أهمية هذه المناقشة وجودة توقيتها، بالنظر إلى الأهمية الكبرى التي تعلقها أفريقيا على هذه المبادرة الجديدة، والدور الذي يُدعى المجتمع الدولي إلى أن يؤديه في تنفيذها.

لقد كان معدل النمو في قارتنا ٤,٣ في المائة عام ٢٠٠١، وفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، مقارنة بنسبة قدرها ٣,٥ في المائة عام ٢٠٠٠. ويميل المرء إلى القول أن ذلك الأداء جيد، ولكننا في الواقع يجب أن نسلم بأن الحالة الاقتصادية في أفريقيا ما زالت غير مستقرة وتبعث على القلق. وهي تقتضي اتخاذ إجراء قوي من جانب المجتمع الدولي، وقبل كل شيء من جانب الأفارقة أنفسهم، وخاصة إذا أردنا تحقيق ما جاء في إعلان الألفية من الأهداف الإنمائية ذات الأولوية.

وتمثل الشراكة الجديدة اليوم رد أفريقيا على التحدي المتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة. فأفريقيا آخذة تدريجياً في تنظيم أمورها وتسيير دفة مقاديرها بثقة، وهي ترحب بالاستقبال الذي لقيته الشراكة الجديدة من شركائها الإنمائيين، وبصفة أساسية الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمؤسسات المالية الدولية. كما ترحب أفريقيا بالالتزامات التي تم الإعراب عنها بالفعل في اجتماعات مؤتمرات القمة في جنوة ومونتيري وكاناناسكي وجوهانسبرغ.

وترغب بلداننا رغبة شديدة في أن يتم، من خلال بذلها الجهود اللازمة، الوفاء بالمواعيد المحددة في الوعود التي قدمت في تلك الاجتماعات بمساعدة أفريقيا على بلوغ أهداف الشراكة الجديدة. فنحن نعتمد على دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته. ويحدوني الأمل في أن نضطلع معاً بعد هذه المناقشة بأنشطة محددة تلبي توقعات شعوبنا وآمالها في الرفاه والتقدم، حتى يتسنى لنا ذات يوم أن نقول

إن الشراكة الجديدة لم تكن مجرد برنامج آخر كغيره من البرامج، بل مشروعاً حقق المرجو منه لأفريقيا. وقد حان الوقت لكي ننتقل من الأقوال إلى الأفعال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي الأونرابل ليليان باتل، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية ملاوي.

السيدة باتل (ملاوي) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى سائر الوفود الأفريقية في توجيه الشكر إلى الأمم المتحدة على ترتيبها لعقد هذه الجلسة الخاصة الرفيعة المستوى كي تكون منبراً لتقديم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والشراكة الجديدة هي مبادرة الاتحاد الأفريقي الرئيسية، وهي مصممة من أجل تهيئة الأوضاع لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في القارة، ضمن إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وهي أولاً وقبل كل شيء شراكة فيما بين البلدان الأفريقية ذاتها، وهي، ثانياً، شراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، تقوم على أساس من تقاسم المسؤولية والاحترام المتبادل.

وترجو أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة أن تبرهن على إصرارها على الانفصال عن الماضي، الذي اتسم بأخطاء استراتيجية من جانب قادتنا، نجم عنها إهدار لا يمكن تقدير مداه لموارد قارتنا الثمينة، وفقدان مؤسف لفرص التقدم في القارة.

ولم يكن ثمة وقت أفضل لظهور مبادرة الشراكة الجديدة من الوقت الراهن، حيث أن أفريقيا منكوبة بالفقر المتزايد، وأعباء الدين، وتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، علاوة على الصراعات المسلحة، والمجاعة، وغير ذلك من الأزمات الإنسانية. ولو تسنى التغلب على هذه المشاكل، لاندمجت أفريقيا في الاقتصاد العالمي ولكان لها دور تؤديه في عملية العولمة. ولن يكون في هذا نفع لأفريقيا ذاتها فحسب، بل للبشرية جمعاء.

والشراكة الجديدة بوصفها استراتيجية إنمائية مملوكة للأفارقة ومن صنع الأفارقة، ومستندة إلى الاعتماد الجماعي على الذات، تسعى لإطلاق الإمكانيات الإنمائية لموارد القارة الطبيعية الهائلة. بيد أن هذا يجب أن تكمله تدفقات رؤوس الأموال الخارجية على هيئة مساعدة إنمائية رسمية، وتبادل تجاري، واستثمارات. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه الشكر إلى بلدان مجموعة الثمانية على تصدرها تقديم الدعم للشراكة الجديدة من خلال استحداث خطة عمل مجموعة الثمانية المتعلقة بأفريقيا. وستعمل هذه الخطة بمثابة نقطة لتجميع القوى لأغراض المبادرة.

وأود التشديد على أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لن تكفل نجاح الشراكة الجديدة. فمن الأهمية بمكان أن ينفّذ المجتمع الدولي أيضاً التزاماته التي تنتظر التنفيذ منذ وقت طويل فيما يتعلق بالإعفاء من الديون، وإتاحة السبل لوصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق، والاستثمار المباشر الأجنبي.

ونحن الحكومات الأفريقية سنكفل من جانبنا أن تصبح الإدارة الرشيدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي هي المعيار، وذلك من خلال الإصرار على تعزيز الديمقراطية التعددية، والمساءلة والشفافية، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. والواقع أن أفريقيا منطلقة بالفعل في مسار لا تحيد عنه صوب التحول الديمقراطي. وقد توجد مشاكل هنا وهناك، ولكنها ينبغي ألاّ تتخذ أساساً للحكم على القارة بأكملها. فمن الطبيعي أن تتحرك مختلف البلدان بسرعة متفاوتة. والشيء الضروري هو أن يقدم الجميع ، بمن فيهم شركاؤنا الخارجيون، الدعم من أجل التغلب على هذه

المشاكل. ذلك أن الشراكة الجديدة ترمي في نهاية المطاف إلى تسوية هذه المشاكل وكفالة تنمية القارة الأفريقية.

ولعلي أغتنم هذه الفرصة لأدعو الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي العالمي، إلى العمل في شراكة مع أفريقيا ضماناً لنجاح الشراكة الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيد سيلسو لافر، وزير العلاقات الخارجية في البرازيل.

السيد لافر (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أمثل البرازيل في هذه الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة المكرسة للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

إن العلاقات التي تربط البرازيل وأفريقيا عميقة الجذور. وسمات ثقافة البرازيل وحضارتها ترجع في جانب كبير من أصولها التاريخية إلى الشعوب الأفريقية. ويؤكد دعم البرازيل للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على هذا الوعي بعلاقاتنا التي لا تنفصم عراها مع أفريقيا.

إننا نولي اهتماما كبيرا بالقارة الأفريقية، وشاركنا في كثير من التطورات التي جرت هناك. ونحن على اقتناع بأن ثمة عصرا جديدا، عصرا يقدم توقعات مجددة بتحقيق السلام والديمقرطية والرخاء. وهذه الشراكة الجديدة هي أحد الأسباب التي تدعونا إلى التفاؤل، لأنها تكرس الاعتراف بأن لدى أفريقيا ذاتها مفتاح تنميتها. فهي مبادرة ولدت في أفريقيا تستند إلى فهم عميق للواقع اليومي للقارة. وفضلا عن ذلك، فهي تتضمن جوانب يعضد بعضها بعضا وتسمح بإنشاء دورة حميدة من الإدماج الاجتماعي – السياسي، والتنمية والسلام. وتوفر الشراكة الجديدة أيضا فرصا جديدة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية. فالموارد التي ستخصص لدعم هذه المبادرة يمكن استخدامها على نحو مفيد من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف لتعزيز تعاون ثلاثي الأطراف، فضلا عن التعاون بين الجنوب والجنوب.

ومنذ عام ١٩٩٦، اعتمدت البرازيل سياسة للتخفيف من عبء الديون فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية تسهم في نجاح مبادرات مثل الشراكة الجديدة. وفي الأعوام الأخيرة، شطبنا أكثر من مليار دولار من الديون، آملين أن نشارك، في حدود إمكانياتنا، في تعزيز التنمية في أفريقيا.

والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ليست اقتراحا منعزلا: إنها جزء من جهد أوسع للتجديد الإقليمي المكرس في إنشاء الاتحاد الأفريقي. وتبدو العلامات الأولى لهذا العصر الجديد واضحة بالفعل في تعزيز الديمقراطية والتسوية السلمية للصراعات الإقليمية. وقد حدث ذلك، على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وإثيوبيا وإريتريا، وأنغولا. إن هذه التطورات تؤكد العلاقة الوثيقة بين المبادرات الأفريقية الجديدة والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. وتمثل الشراكة الجديدة وقيام الاتحاد الأفريقي خطوتين هامتين على الطريق إلى جعل النهضة الأفريقية واقعا ملموسا.

وتتشاطر البرازيل مع البلدان الأفريقية الكثير من شواغلها. إن منطقة السلام والتعاون لجنوب المحيط الأطلسي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تقرب بعضنا من بعض. وتوفر مثل هذه المحافل مزيدا من الفرص للتنسيق والتعاون بشأن قضايا مثل حماية البيئة، والتبادل الثقافي، وتحرير التجارة، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي أنشئت في التسعينات، توفر أداة قوية للعمل السياسي والتعاون من أجل تحقيق الطموحات المشتركة لشعوبنا.

وفيما يتجاوز الروابط الثقافية واللغوية، فإننا متحدون في النضال من أجل التغلب على المشاكل المشتركة،

في النضال من أجل إنشاء نظام دولي أكثر إنصافا. وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تلتزم التزاما أساسيا بأهمية السلام، على النحو المكرس في إعلان برازيليا، الذي اعتمد في آب/أغسطس الماضي.

وقد رعت البرازيل مبادرات أخرى ترمي إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين شاطئي جنوب المحيط الأطلسي. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه من عام ٢٠٠٣، سنستضيف في برازيليا حلقة دراسية موسعة عن البرازيل وأفريقيا، بهدف وضع مجموعة الروابط التي تجمعنا على طريقنا المشترك نحو التنمية في منظورها الصحيح.

والتعاون البرازيلي مع أفريقيا يغطي الكثير من المجالات، من الزراعة إلى البنية الأساسية، ومن التجارة الإدارة العامة. ويكمن الزخم الرئيسي لهذه المشاريع في تطوير الموارد البشرية وتعزيز بناء القدرات. واسمحوا لي أن أؤكد على مجالين أساسيين، وهما التعليم والصحة.

وتتشاطر البرازيل مع البلدان الأفريقية خبراتها في مجال التعليم، مثل برنامج بولسا إسكولا، وهو برنامج للمنح الدراسية للأسر الفقيرة، يرمي إلى زيادة دخلها واستمرار أطفالها في المدارس. وقد أثبتت هذه المبادرة أنها أداة مفيدة في النهوض بالتعليم الأساسي، وخفض معدلات التسرب من المدارس وتعزيز عملية إعادة توزيع الدخل والحد من الفقر. وقد بدأت البرازيل بالفعل مشروعا تعاونيا مع موزامبيق وسان تومي وبرينسيبي يهدف إلى تنفيذ برنامج بولسا إسكولا في هذين البلدين.

وثمة مجال آخر تتضافر فيه جهود البرازيل مع البلدان الأفريقية يتمثل في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولسنا بحاجة إلى ذكر الآثار المدمرة لهذا الوباء. واستنادا إلى نهج متكامل من الوقاية والعلاج وسياسات حقوق الإنسان، أوقفت البرازيل انتشار هذا الوباء، وأتاحت للمصابين به أن يعيشوا حياة طبيعية وكريمة.

وقد بادرت البرازيل بالفعل إلى تنفيذ مشاريع للتعاون مع البلدان الأفريقية، وخاصة تلك الناطقة بالبرتغالية. وتتركز تلك المشاريع على بناء القدرات، وتنمية الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا. ونعتقد أيضا أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا يمثل أداة أساسية لتقديم المساعدة للدول الأفريقية. وتشارك البرازيل بصورة نشطة بالفعل في هذا الصندوق، مؤكدة استعدادها للإسهام كذلك من خلال المساعدة الفنية.

وفي الختام، وفي إطار العمل من أجل التغلب على التحديات المشتركة، فإن شراكتنا تستمد حيويتها من حيوية شعوبنا، وإبداع وعزم قادتنا، والدور المتنامي للمجتمع المدني. وتلك الشراكة تعطي شكلا محددا لعلاقة تعاضدية متبادلة بين بلد وقارة يتشاطران مُثُل الديمقراطية والسلام والتنمية، وقد وجدا في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مصدرا جديدا للإلهام. وهذه المبادرة تعني قيادة أفريقية وملكية أفريقية. تلك فكرة تود البرازيل أن تثني عليها وتؤيدها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيد ولايات مختار أوغلي غولييف، وزير الشؤون الخارجية في أذربيجان.

السيد غولييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): يسرني، باسم جمهورية أذربيجان، أن أتكلم في الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأعرب أيضا عن تهانينا القلبية للبلدان الأفريقية بمناسبة إنشاء الاتحاد الأفريقي. ونحن على يقين من أنه سيكون أساسا متينا لتحقيق المزيد من الوحدة والتضامن بين

بلدان وشعوب أفريقيا ويعجل في الوقت نفسه التكامل السياسي والاجتماعي الاقتصادي في القارة.

ونحن نرحب ترحيبا حارا بالشراكة الجديدة ونؤيدها فهي مبادرة أفريقية حقا لا بد أن تقود الأمم الأفريقية نحو التقدم والازدهار والتنمية في القارة بأسرها. وننتظر دورا أكثر نشاطا ووضوحا لهذه الشراكة في تحقيق مصالح الأمم الأفريقية على الساحة الدولية. ففي وسع الدول الأفريقية ومقدورها أن تعزز قضية أفريقيا وتدافع عنها بصورة مشتركة وأن ترفع صوت من استغلوا أو اضطهدوا. وبما أن نحو ٣٠ في المائة من جميع اللاجئين الذين شردوا بالقوة نتيجة للصراعات والتوترات في أنحاء العالم هم من الأفارقة، فهذا يفرض هدفا ضروريا هو تعزيز المهام ذات الصلة بالشراكة الجديدة. فالكلام بصفة دائمة بصوت واحد وترجمة الوحدة المعلنة الى عمل فعلي أمر يساعد على التمسك بقيم الأفارقة بنجاح وبكرامة. ومرفق ما أكدته أغلبية الوفود فإن الصراعات التي لم تحل في القارة الأفريقية تظل عوائق كأداء أمام إقامة سلام وأمن دائمين واستقرار وازدهار في أفريقيا.

وإزاء إسهام أذربيجان لأمد طويل في تنمية أفريقيا فإنني أشعر بالفخر لأن أقول إن بلدي منذ عام ١٩٦٠ يشترك جادا في تثقيف الشبان والشابات من شتى أرجاء القارة الأفريقية. فهنالك نحو ١٠ ٠٠٠ شاب من ٢٥ بلدا أفريقيا، من بينهم رجال دولة وقادة بارزون، أتيحت لهم الفرصة لتلقي تعليمهم العالي في أذربيجان.

وأود أن أعيد تأكيد التزامنا بدعم الأنشطة الإنمائية الأفريقية بروح الشراكة الحقة والتعاون المتبادل المثمر. ونثق أن الشراكة الجديدة ستحقق نجاحا فعليا لأفريقيا بفضل الجهود المتضافرة من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان الأونرابل السيد توم بوتيم، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أوغندا.

السيد بوتيم (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): مما لا شك فيه أن البلدان الأفريقية تتحمل المسؤولية عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولتحقيق هدف القضاء على الفقر والأهداف الأخرى المحددة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، تسلم الشراكة الجديدة بالحاجة الى شراكات أساسية داعمة واستراتيجية على نحو متبادل. وهذه تشمل الشراكات بين البلدان الأفريقية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ والشراكات بين الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص التي استهلت في المؤتمر المعني بتمويل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المعقود في داكار في نيسان/أبريل؛ والشراكات بين أفريقيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والبلدان المانحة، وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

وأوغندا ملتزمة بتنفيذ الشراكة الجديدة، شأنها شأن بلدان أفريقية أخرى؛ كما أنها ملتزمة بأنظمة الحكم الدستوري والديمقراطية وصلاح الحكم. وقد أنشأت مركز اتصال وطني لهذه الشراكة الجديدة وتتوخى من اللجنة التوجيهية الوطنية أن تشرك القطاع الخاص والمجتمع المدني. ونرى أن من مصلحة أفريقيا أن تقام مؤسسات ديمقراطية قوية وأن يؤمن إقرار السلام والأمن كشرط أساسي للتنمية.

ولكن كيف يساعد المجتمع الدولي أفريقيا في تنفيذ الشراكة الجديدة؟ هذا سؤال أود أن أركز عليه. فمنذ صباح هذا اليوم يقال الكثير عن ضرورة زيادة تعزيز الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي وخاصة البلدان المانحة. وأوغندا تقدر الجهد الذي تقوده كندا لدعم الشراكة الجديدة والذي ظهر في خطة العمل من أجل أفريقيا التي وضعتها مجموعة الثمانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. والمبادرات من أمثال مبادرة

الاتحاد الأوروبي ”كل شيء إلا السلاح“، وقانون النمو والفرص الأفريقية الصادر في الولايات المتحدة، وبرنامج كندا ”المساعدة في إقامة شراكات جديدة في أفريقيا“ تشكل كلها خطوة الى الأمام. ومن المفيد بالقدر نفسه مقترحات الأمين العام بشأن مستقبل إشراك الأمم المتحدة في الشراكات الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولتوفير الدعم الكافي لتنفيذ الشراكة الجديدة، تطالب أوغندا بأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير ملموسة وحاسمة لتنفيذ خطة عمل مجموعة الثمانية من أجل أفريقيا، بما يشمل: تخصيص ما لا يقل عن ٦ مليارات دولار سنويا من الموارد الثنائية الجديدة وغير المقيدة لبرامج الشراكة الجديدة في أفريقيا؛ وتحقيق هدف دخول الأسواق المعفى من الضرائب والمعفى من الحصص أمام منتجات أفريقيا المصنعة وشبه المصنعة، فضلا عن إلغاء الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو؛ وزيادة الموارد الملتزم بها لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل ضمان استدامة الديون على أساس عائدات التصدير الفعلية للبلدان الأفريقية؛ وتعزيز قدرة أفريقيا على اجتذاب الاستثمارات من القطاعين العام والخاص من داخل أفريقيا وخارجها لأغراض تنمية القدرة البشرية والمؤسسات والبنى الأساسية – السكك الحديد والطرف والموانئ – ومصادر الطاقة الرخيصة والمتجددة، بما فيها الطاقة الكهرمائية؛ وتيسير تمويل الاستثمار الخاص عن طريق زيادة استخدام مؤسسات تمويل التنمية، وائتمانات التصدير ووكالات ضمان المخاطر؛ ودعم مبادرة أفريقيا لكفالة وجود أسواق مالية إقليمية ذات كفاءة وآليات ادخار وتمويل محلية تشمل مخططات الائتمان الصغير؛ ودعم الجهود الرامية الى زيادة الإنتاجية الزراعية في أفريقيا بما في ذلك مؤسسات البحوث الزراعية، والإدارة المستدامة للأراضي، وشبكات المياه المركزية التي يعول عليها، والتنمية الأفريقية، وإدراج الأمن الغذائي في استراتيجيات القضاء على الفقر.

وأخيرا، أرجو أن توافق الجمعية العامة لدى اجتماع اللجنة الجامعة المخصصة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر، على خطة عمل تكفل استجابة متكاملة من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة عن طرق تحسين التنسيق والتعاون بين هيئاتها ووكالاتها المختلفة؛ والتلاحم بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات النقدية والمالية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية دعما للشراكة الجديدة؛ ووضع مؤشرات وأهداف منتقاة بالتشاور مع اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة والاتحاد الأفريقي، بغية رصد استجابة الأمم المتحدة لهذه الشراكة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان معالي الأونرابل كليوباتي تانولا، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جمهورية جزر فيجي.

السيد تافولا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): إن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يشجعان الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وهذه الشراكة هي مبادرة أفريقية تولدت داخل القارة وتنطلق بزخم جديد من حيث الفكر الأيديولوجي والاستراتيجي الجديد بشأن التنمية.

ونحن واثقون بأن حلول التنمية طويلة الأجل لأفريقيا يمكن تطبيقها في بلدان أخرى نامية. لذلك يسعدنا كثيرا، بوصفنا بلدا ناميا في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أن نسهم في هذا النقاش بشأن الاستعراض النهائي لجدول أعمال الأمم المتحدة. ولقد أيدت فيجي، بوصفها رئيسة المجموعة الحالية، فكرة برنامج الشراكة تأييدا قويا في اجتماع المجموعة الأخير، الذي استضافته حكومتي في تموز/يوليه الماضي. وصدر إعلان نادي، الذي اعتمد في ذلك الاجتماع، بوصفه الوثيقة A/55/1015.

وقبل ثلاثة عقود أنشأت البلدان النامية في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التي تشكل القارة الأفريقية جزءا لا يتجزأ منها. وانبثقت رؤيتنا الجماعية من طموحات الشعوب المشتركة في التقدم الاجتماعي – الاقتصادي، في ظل شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وكانت حرية الوصول إلى السوق هي الموضوع الجوهري المعتاد للاتفاقات التجارية بين المجموعة والاتحاد الأوروبي. ويبقى النظام الحالي للمعاملة التفضيلية في إطار اتفاق كوتونو على هذا الشكل من المساعدة الإنمائية للمناطق الثلاث في المجموعة حتى نهاية عام ٢٠٠٧، عندما سيتعين وضع نظام تجاري جديد.

منذ زمن والنظام الاقتصادي العالمي الآخذ في التطور يتحدى رؤية مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وذلك ينطبق اليوم أكثر من أي وقت مضى حيث يجد أعضاؤنا أنفسهم مغمورين ومحاطين بقوى العولمة. وتتيح هذه الشراكة لأفريقيا فرصة التصدي لهذه التحديات. ولكي تحقق الشراكة مجموعة الأعمال ذات الأهداف المحددة بعناية لا بد لإطارها وطموحاتها السياسية أن تقوم على التحرير والاعتماد على الذات. ولا بد أن تتحكم أفريقيا في آلياتها الخاصة بالتنمية والنمو وأن تغذيها.

ويقتضي ذلك في الحقيقة تغييرات ومواقف على صعد مختلفة. فمن الضروري أن تنمو آليات الادخار حتى تتمكن من دعم برامج التنمية المحلية. والبنية التحتية الأساسية حاسمة لأية تنمية ونمو طويلي الأجل. وتحتاج أفريقيا إلى السدود والجسور والطرق والمدارس والمستشفيات وشبكات الاتصال. ويمكن لأفريقيا اليوم أن تحقق قفزة كبيرة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ورغم أن للمساعدة الإنمائية الرسمية مكانتها الهامة إلا أنها رسخت أيضا فكر التبعية وبالتالي عرقلت النمو. ولا يمكن بناء بلد على أساس المعونة أو الدين أو الائتمان وحدها. ورغم أهمية هذه الموارد للتنمية إلا أننا نحتاج إلى إمكانيات جديدة.

ولقد تعلمنا دروسا عديدة عن التنمية في أفريقيا. ويهدد الدمار الناتج عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المكاسب الإنمائية بالانتكاس في القارة. ولكن من الواضح أن السلم والأمن يحققان تقدما، في حين أن الاستقرار السياسي يزداد ثباتا في القارة، وذلك مع ظهور ديمقراطيات جديدة وناشئة. ولقد أقام المجتمع الدولي من ناحيته، آليات جديدة للمساعدة في تحديد خياراتنا للمستقبل القريب في هذه الشراكة الجديدة. وإن توافق الآراء في مونتيري وخطة عمل جوهانسبرغ هما عمادان لأهداف الألفية الإنمائية، وتم وضعهما لمساعدتنا في تحقيقها. ومن الممكن بناء الشراكة وتعزيزها على هذا الأساس. ومن واجب الأمم المتحدة أن تعيد توجيه طرائقها الخاصة بالانخراط في شراكات مع القارة الأفريقية. وخلال قيام الأمم المتحدة بذلك يتعين عليها أن تدعم ملكية أفريقيا وقيادتها لهذه الشراكة.

وما أن تترسخ جذور هذه الشراكة يمكن لأفريقيا أن توفق على نحو مناسب بين مبادراتها الوطنية والإقليمية وبين المساعدة الخارجية. وسيكون من الضروري أن تكون قنوات هذه المساعدة شفافة وأن يتم جمع المساعدة خارجيا بقصد بناء الحكم الديمقراطي وقواعد سياسية سليمة من منظور البلدان الأفريقية ذاتها. ولقد ظلت البلدان النامية، بما فيها البلدان الواقعة في القارة الأفريقية، مقيدة لزمن طويل من الأيدي التي تُطعمها.

ولا يمكن بناء هذه الشراكة في يوم واحد. ويمكننا في المستقبل أن نتطلع إلى أفريقيا قوية، خالية من الصراعات؛ وإلى انتهاء الفساد وعدم الاستقرار السياسي؛ وإلى خفض

مستوى الفقر وفقا لمستويات التنمية التي حددتها أهداف الألفية الإنمائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد حسن ويرايودا، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إندونيسيا.

السيد ويرايودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بوصفي متكلما من آسيا، أريد أن أقول إن هذه الجلسة تذكرني بالمؤتمر الآسيوي - الأفريقي الذي عقد في باندونغ عام ١٩٥٥ - وهو مؤتمر انبثقت عنه قبل نصف قرن تقريبا روح باندونغ، الروح التي تدعو إلى مبادئ التضامن بغية تشجيع الحريات السياسية والتعاون الاقتصادي من أجل التنمية. ومن الممكن أن تصلح هذه الروح اليوم في المساعدة على إلهام التعاون والتضامن بين شعوب قارتينا.

ولذلك دعوني أرحب بإنشاء الاتحاد الأفريقي وإطلاق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وهي مبادرة شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة تستهدف إحياء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وتمثل هذه الشراكة دعوة من أجل إقامة علاقة جديدة للشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، على أساس المصلحة والمكاسب المشتركة والمساواة، وتشجيع التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المدقع.

وينبغي لهذه الشراكة والاتحاد الأفريقي معا أن يساعدا في تعزيز التعاون الإقليمي في أفريقيا، وأن يساعدا أفريقيا على التكلم عن نفسها بصوت قوي وثابت وموحد. وستوفر هذه المبادرات فرصا أكبر للقارة حتى تتصدى بشكل أفضل لتحديات القرن الحادي والعشرين وتعزز قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في وثيقة التنفيذ لمؤتمر قمة جوهانسبرغ. علاوة على ذلك، فإنها تتيح إمكانية تشجيع السلم والأمن الإقليميين في القارة، اللذين هما شرطان أساسيان للتنمية.

إن إرساء الحكم الرشيد والسلم والأمن الإقليميين هو جزء لا يتجزأ من التنفيذ الفعال للشراكة الجديدة. ويسعدنا أن نلاحظ أن المبادرة ترتكز على تعهد الدول الأفريقية بالالتزام بالحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه مطالب أساسية حاسمة لدفع عجلة التنمية إلى الأمام وهي تقع ضمن نطاق قدرة الحكومات الوطنية المعنية.

وهناك قضايا أخرى، لا سيما قضيتا التمويل وإمكانية الوصول إلى السوق، التي تتطلب التعاون بين المجتمع الدولي والمنظمات متعددة الأطراف. وللأسف تآكل هذا التعاون بدرجة خطيرة خلال العقد الماضي بالرغم من المبادرات والوعود الكبرى.

وتتجلى الفجوة بين الالتزامات الدولية والنتائج بشكل صارخ في حالة أفريقيا. فلقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية في الحقيقة بنسبة ٤٣ في المائة في أفريقيا خلال عمر برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والممتد لعشر سنوات.

علاوة على ذلك، زادت المستويات المدمرة للدين الخارجي من تقويض تمويل التنمية عن طريق تحويل الموارد الإنمائية إلى أغراض أخرى. ويتجلى هذا الوضع السلبي بشكل أكبر في أقل البلدان نموا. وبالرغم من التعهدات بتخفيف الديون، خاصة من خلال مبادرة الديون الموسعة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - وأغلبها في أفريقيا - لم يتحقق سوى القليل أو القدر الذي لا يُذكر. وفي الحقيقة، لم تصل إلى ''نقطة الإتمام'' حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٢ سوى بضعة بلدان.

إن النظام التجاري العالمي، الذي يحمل وعداً كبيراً بالتنمية، قد أخفق إلى حد بعيد في البلدان النامية، ولا سيما

في أفريقيا. وكان التوسع في الفرص التجارية في إطار آلية البرنامج الجديد أقل بكثير من المتوقع. وأحد القيود الأساسية المستمرة المسؤولة عن الأداء الضعيف للاقتصادات الأفريقية هو اعتمادها الكبير على السلع الأساسية الأولية. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للسلع الأساسية مقابل السلع الصناعية، وإلى الحواجز التعريفية العقابية التي تواجهها منتجات أفريقيا المصنعة وتلك التي تشتمل على قيمة مضافة.

هذه دروس تعلمناها جيداً من تنفيذ برنامج العمل الجديد. وبالتالي، كما تعرف الحكومات الأفريقية جيداً، توجد حاجة ماسة إلى التنويع لأن الآفاق المستقبلية للسلع الأساسية وحدها محدودة. ولذلك، فإن بذل جهود أكبر لتنويع الصادرات في إطار الشراكة الجديدة إجراء حاسم للمضي قدماً. ولكن التنويع وحده لن يكون كافياً. فوجود بيئة خارجية مؤاتية مسألة حاسمة أيضاً، لا سيما بيئة تتيح وصولاً كبيراً إلى الأسواق. ومن المؤكد أن الدعم الزراعي في الدول الغنية لم يشجع على تهيئة هذه البيئة، وهذا الدعم لم يغلق الباب أمام المنتجين من البلدان النامية فحسب، بل أدّى أيضاً إلى تخفيض الأسعار.

وقد حدد الأمين العام في تقريره مقترحات بشأن طرائق مشاركة الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). ونحن نرحب بهذه العلاقات التي ستتم على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية، ونأمل أن تتعزز. ولقد قُطعت تعهدات في اجتماعات رفيعة المستوى بالعمل على عكس مسار المساعدة الإنمائية الرسمية المتجه نحو الانخفاض، وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام المنتجات التي تصدرها البلدان النامية، وإعادة توجيه النظم المالية ونظم التجارة العالمية نحو تشجيع التنمية المستدامة وتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. ولكن سبق وأن قُطعت هذه التعهدات. ويجب أن نرى الآن عملاً ملموساً.

ولكي ندعم تنفيذ الشراكة الجديدة، يجب أن نعزز التعاون الدولي والتعاون المتعدد الأطراف. والأمم المتحدة، بوصفها مستودعاً فريداً للتعددية، في موقع ممتاز لتقوم بتنسيق متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الكبيرة، ولتقديم الدعم للشراكة الجديدة ولتنمية أفريقيا. ويحدونا الأمل أن نتمكن من ترجمة الشراكة والتعاون، اللذين يحركان مبادرة الشراكة الجديدة والاتحاد الأفريقي، إلى تضامن أوسع من خلال تشجيع التعاون مع مجموعات دون إقليمية أخرى في آسيا. فمن شأن هذا التعاون والتضامن بين قارتينا أن يعكس إلى حد كبير رسالة المؤتمر الآسيوي – الأفريقي المعقود في باندونغ عام ١٩٥٥: روح باندونغ. وإندونيسيا مستعدة للمساعدة على تقوية هذه التعددية وتأمل أن تنفذ الشراكة الجديدة بنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد إيغور س. إيفانوف، وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي.

السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مناقشتنا لمشاكل أفريقيا المعاصرة مهمة وجيدة التوقيت، لا سيما وأن المشاكل والتهديدات التي تواجهها أفريقيا في سياق العولمة هي بصورة متزايدة المشاكل والتهديدات التي نواجهها جميعاً. ولهذا السبب، فإن هدفنا الاستراتيجي هدف مشترك، يتمثل تحديداً في كسر الحلقة المفرغة للتخلف الإنمائي والصراعات وانقطاع برامج التنمية. ولهذا نعلق جميعنا هذه الأهمية على اتخاذ نهج جماعي حيال مشاكل أفريقيا الرئيسية التي تشمل: إدارة الأزمات ومنع حدوثها، واستئصال شأفة الفقر، والانتعاش الاقتصادي، وتعزيز الديمقراطية.

وقد كان إنشاء الاتحاد الأفريقي خطوة كبيرة نحو تجميع جهود الدول الأفريقية. وركّز الاتحاد الأفريقي صواباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن تتمكن الشعوب والدول من أن تحدد مستقبلها بحرية فعلية وأن تتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن، وإدارة الاقتصاد، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وجهود مكافحة الفساد، وتوزيع الموارد على نحو فعال لتعزيز التنمية. وقد روعيت في الحقيقة كل هذه الأمور في وضع أهداف برنامج الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا (الشراكة الجديدة).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيكاس دا كوستا (البرتغال).

وقد شاركت روسيا بفعالية وبصورة مباشرة في وضع خطة عمل أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر قمة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية (مجموعة الثمانية) المعقود في كاناناسكيس. والغرض من هذه الوثيقة هو تيسير تنفيذ الشراكة الجديدة ومجالات التعاون الأخرى، التي بوسع مجموعة الثمانية أن تقدم فيها مساعدة حقيقية على التصدى للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها أفريقيا.

وإننا نؤيد بقوة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل الصراعات المسلحة في أفريقيا وتعزيز التفاعل في هذا المجال بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بأفريقيا. ونحن مقتنعون بأننا يجب أن نساعد على تقوية الآليات الإقليمية للإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وحلها، وإقامة هياكل أمنية فعالة في القارة، ومعالجة، من بين جملة أمور، مشاكل إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. ونأمل أن يسهم مجلس السلام والأمن، الذي أنشيء في إطار الاتحاد الأفريقي، في تحقيق هذا الهدف.

ونحن نؤيد إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراع، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإننا مستعدون للمشاركة بفاعلية في مناقشة مقترحات لإقامة تفاعل أكبر بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر هيئات الأمم المتحدة بشأن قضايا إعادة التأهيل بعد الصراعات في أفريقيا.

وروسيا ملمة بمشاكل أفريقيا وتفهمها. وسيواصل بلدنا تقديم كل أنواع المساعدات إلى الدول الأفريقية وتعزيز التعاون معها المفيد للطرفين. ونحن نساهم بطرق فعالة في حل مشكلة دين أفريقيا الخارجي. ففي عام ٢٠٠٠، شطبت روسيا ديوناً، بلغت قيمتها ٥٧٢ مليون دولار، على أفقر الدول، وهي بصورة رئيسية بلدان أفريقية. وفي العام الماضي، شطبنا ديوناً بلغت قيمتها ٩٠٤ ملايين دولار. وستواصل روسيا بذل جهود مسؤولة للتصدي لهذه المشكلة. وسنظل نساهم أيضاً في برامج الإغاثة الإنسانية، بما فيها برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وسائر الأمراض الخطيرة، وفي إدارة الكوارث الطبيعية والمساعدة على تنمية الموارد البشرية للقارة الأفريقية.

وإننا نسعى في تعاوننا مع أفريقيا إلى تحقيق أهداف طويلة الأجل. وفي هذا السياق، نحن مصممون على تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ.

ونتمنى بصدق كل نجاح للبلدان الأفريقية في النهوض بالمهام الجسام التي تواجهها. وستبذل روسيا كل ما تستطيع بذله، بالتعاون مع سائر أعضاء المجتمع الدولي المهتمين، لتحقيق طموحات الأفارقة المشروعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد مارسيل رانجيفا، وزير الشؤون الخارجية في مدغشقر.

السيد رانجيفا (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): شأننا شأن الذين تكلموا قبلنا، لا يسعنا في وفد مدغشقر الذي أتشرف برئاسته، إلا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا العميق لعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى المكرسة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

ففي الوقت الذي يبحث فيه المجتمع الدولي عن سبل ووسائل للتعاون في المجالات المتعددة الأطراف والمجالات الإقليمية لتحقيق تنمية مستدامة، تأتي هذه الجلسة لتؤكد أن القادة الأفارقة قد عقدوا العزم على إنعاش اقتصاد القارة. إلا أننا يجب ألا ننسى أن الشراكة الجديدة، في المقام الأول، برنامج وضعه قادة الدول الأفريقية، ومن بينهم الرئيس وادي، رئيس السنغال، وهو صديق عظيم لمدغشقر وصاحب رأي حكيم ومستنير، ولم يدخر جهداً للمساعدة على حل أزمة مدغشقر بعد الانتخابات، ونحن ممتنون له جداً على ذلك.

ويرمي هذا البرنامج إلى إرساء أسس الشراكة بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو. ولهذا فإن قارتنا تضع قدرها بين أيديها. ونحن نرحب بكوننا قد بدأنا نأخذ على عاتقنا مسؤولية ملكية مستقبلنا وتقبلنا هذه الملكية، وخاصة حيث أن الشراكة تؤكد على الديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

أود أن أبرز بضع مسائل تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا. تتصل المسألة الأولى بضرورة تمويل البرنامج حتى نضمن ألا يظل مجرد واحدة من النوايا الحسنة. وكما نشهد فإن مساعدة التنمية الرسمية ما فتئت تتناقص باطراد، على الرغم من شتى التصريحات بشأن هذه المسألة، وآخر هذه التصريحات قد وردت في إعلان الألفية الجديدة وتوافق مونتيري.

والتفكير الحالي يدعم تمويل التنمية عن طريق الاستثمار الخارجي المباشر، وقبل كل شيء من القطاع الخاص. بيد أن الاستثمار الأجنبي في البلدان الفقيرة مثل بلدي لا يخلق النمو بل النمو هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي الخاص. وسياسة التحرر الذي يقوم عليها المذهب الاقتصادي الحالي مفيدة في الأمد الطويل لذلك يتعين علينا أن نعد العدة لها ثقافيا وتقنيا. يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار هياكلنا الأساسية ونجعل من الممكن للدولة أن تتخذ إجراءات، وعلى سبيل المثال بمساعدة المزارعين عن طريق المعونات المؤقتة ووسائل أخرى. وينبغي تشجيع المنافسة، لكنها ينبغي أن تكون منافسة بين أطراف متساوين في القوة. وعلى حد قول لاكورديير، ”بين القوي والضعيف، تقوم الحرية بدور القامع والقانون يحميها“.

إن مدغشقر، وهي بلد ٨٠ في المائة من سكانه مزارعون، تعتمد على الزراعة بوصفها القوة الدافعة لتنميتها السريعة المستدامة. وجميع البلدان المتقدمة النمو، في مرحلة ما من تاريخها، قدمت المعونات لقطاعها الزراعي. لذلك لا ينبغي لنا أن نفرض على البلدان الفقيرة شروطا دراكونية لا تُخضع الدول الكبرى نفسها لها. إذ أن الدول المتقدمة النمو والاتحادات الاقتصادية تخصص معونات مفرطة للثروة الحيوانية والزراعة، ولصناعات أخرى معينة. ومثل هذه الممارسات تتناقض مع قواعد الليبرالية السارية في البلدان المتقدمة النمو – ومع ذلك يُنكر على البلدان الفقيرة المعونات الاجتماعية للمواد الغذائية. لا يصح لنا أن نقتل المريض في عملية علاج المرض.

يتعين علينا أن نوجد مصادر أخرى لتمويل هذه الاستثمارات العامة الحيوية. وهذا ليس مفهوما جديدا. لقد

قام خبراء بارزون بإجراء دراسات حول هذه المسألة. هناك حلول يجري مناقشتها في كل اجتماع دولي رئيسي، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى بعضها. إنها تتضمن إلغاء الديون أو على الأقل تخفيضها تخفيضا كبيرا. إن معدلاتها وشروطها المجحفة تجابه الإدانة دائما من قبل البلدان النامية. وأود أيضا أن أشير إلى فكرة فرض ضرائب على المعاملات المالية والثروات المتحققة من خلال العولمة. ولا ينبغي لنا منذ البداية، باسم الليبرالية الاقتصادية، أن ننبذ فكرة فرض ضريبة دولية؛ إن العالم لا يمكن أن يكون إنسانيا حقا دون وجود تضامن.

والنقطة الثانية التي أود التأكيد عليها هي أن الشعوب الأفريقية ذاتها ينبغي أن تضع الشروط وتنتفع من نتائجها، ويتعين على قادتها الالتزام بشكل خاص بتحقيق رفاه شعوبهم.

نحن نعتقد أن آلية استعراض الأنداد – وهي فكرة ثورية – أداة لديها إمكانية تعزيز الحقوق الأساسية في أفريقيا. بيد أنها لا ينبغي أن تتعارض مع آليات حقوق الإنسان الحالية وقبل كل شيء ينبغي أن تخدم المصالح العامة لشعوبنا.

وختاما، أناشد المجتمع الدولي أن يشجع ويدعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بغية تمكين أفريقيا على الخروج من عزلتها وتخلفها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): والآن تستمع الجمعية إلى خطاب السيد ليوناردو سانتوس سيماو، وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق.

السيد سيماو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): إن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا هي رؤية وبرنامج إطاري كلي للاتحاد الأفريقي، وضعها القادة الأفارقة لتشجيع التنمية المستدامة في أفريقيا. نحن الأفارقة وضعنا حلولا ذاتية لمشاكل التنمية وينبغي أن نعمل جاهدين لإيجاد شراكات محلية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. ومن أجل تحاشي تهميش أفريقيا ومن أجل تحسين صورتها ومصداقيتها ينبغي على القارة الأفريقية أن تحسن قدرتها على تنفيذ برامج تنميتها عن طريق الآليات القائمة على التمويل الذاتي واستخدام الخبرة التقنية الأفريقية، على أن يقوم المجتمع الدولي بدور المكمل لهذه الجهود الأفريقية.

ويبدو أننا جميعا نتفق على أن الوقت قد حان لكي نتحرك من مرحلة الإعلام عن الشراكة إلى كفالة تنفيذها. والواقع أن هذه المرحلة صعبة، ولتحقيق النجاح لا بد من معالجة بعض التصورات المهمة. أولا، ثمة تصور بأن الشركاء من العالم المتقدم أكثر اهتماما بالمسائل السياسية للشراكة – وأقصد آلية استعراض الأنداد – في حين أن الأفارقة أكثر اهتماما بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم أن نلاحظ أن الأهداف السياسية والاقتصادية للشراكة وضعها الأفارقة أنفسهم، وتشكل تحديات ينبغي مواجهتها من أجل تنمية القارة.

وعلاوة على هذا، أفريقيا على بيِّنة من أن كل بلد سيواجه درجات مختلفة من الصعوبة في بلوغ الأهداف المتفق عليها. وستحتاج تلك البلدان إلى التشجيع لتحديد هذه الصعوبات والتغلب عليها، بدلا من انتقادها والضغط عليها على أساس أنها سيئة الأداء.

ثانيا، نحن الأفارقة ينبغي أن نتفادى التصور بأننا ضحايا أبديين للشمال.

وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ثمة متسع لشراكة فعالة مع المجتمع الدولي، وبصفة خاصة منظومة الأمم المتحدة. وستتطلب هذه الشراكة تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالبرامج الإنمائية المكرسة للقارة الأفريقية. لذلك يتعين على وكالات

الأمم المتحدة وبرامجها مواءمة برامجها حتى تكون متسقة مع أهداف الشراكة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم بناء القدرات المؤسسية والمالية والبشرية في أفريقيا، بغية إرساء وتعزيز السلم والاستقرار والحكم الرشيد، سياسيا واقتصاديا وتجاريا. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل إيلاء اهتمام خاص للصراعات في أفريقيا. وينبغي أن يحاول جاهدا الوصول إلى حلول فعالة في تعاون وثيق مع الأفارقة. وفي نهاية المطاف سيعتمد نجاح الشراكة واستدامتها على قوة وأداء المؤسسات الأفريقية على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء.

وتؤدي الأمم المتحدة دورا إضافيا في مساعدة أفريقيا على معالجة مسائل تخفيف عبء الديون والوصول إلى الأسواق وتمكين القطاع الخاص الأفريقي. لذلك فإن هذه الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية تتيح لنا الفرصة لتجديد التزامنا بجعل أفريقيا قارة سلام وأمل من أجل مستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن تستمع الجمعية إلى خطاب معالي السيد كمال خرازي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة للمشاركة في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وما استمعنا إليه بالفعل هذا الصباح من رئيس الجمعية العامة ومن رؤساء الدول والوفود يشير إلى أن هناك تقييما وتحليلا جيدين للحالة الأفريقية. وحقيقة الوضع الذي يواجهه الملايين من البشر وفي الجزء الأكبر من القارة، تبدو قاتمة بالدرجة التي تستوجب اتباع نهج واقعي جاد وشامل، وانتهاج سياسة ومنهاج عمل يتناسبان مع الوضع ذاته من حيث النطاق والحجم.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على تضامن بلدي الكامل مع البلدان الأفريقية، وكلها تنتمي إلى أسرة الدول النامية. وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ في العام الماضي، قد شاركت، بكثير من الارتياح، بصورة وثيقة في اثنتين من العمليات الهامة المتعلقة بأفريقيا. تمثلت العملية الأولى في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ويقع معظمها في القارة الأفريقية. والعملية الثانية، الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكان موضوعه الأساسي المختار ”دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة“، وقد تمخضت العمليتان عن نتائج بناءة ومفيدة، انطلقت منها عدة أفكار جيدة، وحققت نتائج ملموسة.

وفي الوقت الحالي، يقيم بلدي تعاونا نشطا على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف مع معظم البلدان الأفريقية وله وجود دبلوماسي في تلك البلدان. وبالاستدراك المتأخر، والتصميم والتعاون المتبادل، تمكّنا من الإسهام في عدد كبير من المشاريع وخطط إعادة الإعمار في كثير من البلدان الأفريقية. ويشكل بناء الهياكل الأساسية والمستشفيات والمراكز الطبية فضلا عن التعاون الأكاديمي والعلمي، بعض الموضوعات العامة التي ساهمنا من خلالها في تنمية المناطق الأشد فقرا في القارة. ونتيجة لهشاشة وضع القارة في مواجهة الكوارث الطبيعية العديدة التي تتعرض لها، بادر بلدي بتقديم المساعدة المالية والإنسانية، بما في ذلك المنح، في كل هذه الحالات تقريبا. وفضلا عن ذلك، خصصت حكومة بلدي رصيدا ائتمانيا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لأفريقيا، بغية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وتيسيرها.

أخيرا، فإن النهضة الأفريقية، التي شهدنا ميلادها الجديد خلال الشهور والأيام الأخيرة،لا يمكن أن تنطلق وأن تتحقق بكل جدية إلا بأيدي الأفارقة أنفسهم والبلدان الأفريقية ذاتها، فرادى وجماعات. والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تجسد كل هذه العناصر، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي لها أن تقوم بإدماج كل خططها وبرامجها ومبادراتها المختلفة في إطار سياسة شاملة تضم كل العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع رسم أدوار وولايات محددة وواضحة للوكالات والإدارات ذات الصلة القائمة بالتنفيذ. بلى، لقد لاح الطريق أمام أفريقيا. فلنغتنم جميعا هذه الفرصة كي تنطلق أفريقيا على هذا الطريق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد سويف محمد الأمين، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية والبيئة، والمسؤول عن أبناء جزر القمر المقيمين في الخارج.

السيد الأمين (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): يسر وفدي أن يتناول موضوع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. إن هذا الإطار الجديد للتنمية الذي صممه الأفارقة من أجل الأفارقة، بكل مقاصده لعلاج المشاكل الرئيسية للقارة، يبلور اليوم إدراك قادتنا للحاجة الملحة لأخذ مصائر بلادنا في أيدينا. إن هذه البلدان التي تخنقها أعباء الديون، ويهزها العنف من كل لون، وتضعفها الحروب من كل الجوانب، وتدمرها الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والدرن الرئوي، ويهمشها نظام التجارة العالمي الذي لا يميل إلى الاعتراف بجهودها وقيودها، ليحدوها الأمل أن تجد في هذه المبادرة الجديدة خلاصها.

ولكن، ينبغي أن ندرك أن هذه المبادرة لا ضمان لنجاحها إلا بدعم شركائنا. ولذلك، عندما نعرب عن امتناننا لإتاحة هذه الفرصة لعرض برنامجنا، يحدونا الأمل أن يشارك المجتمع الدولي بصورة فعالة في هذه العملية من خلال الدعم الدائم. كما يحدونا الأمل في إمكانية أن تقوم بيننا وبين شركائنا شراكة حقيقية، بدون استبعاد، وأن ترى الأمم المتحدة، من جانبها، في هذه المبادرة إطارا جديدا لتمديد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات من خلال تقديم الدعم للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وتحدد هذه المبادرة الأولويات القطاعية في إطار إقليمي، وهذه الأولويات جزء من السياق العالمي، وتتواكب مع الشواغل العالمية.

وينبغي للشراكة الجديدة أن تنظر بعين الاعتبار في الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة، في إطار تنفيذ سياستها للتنمية المستدامة. إذ أن أرخبيلاتنا الصغيرة، وإن كانت ترتبط بأفريقيا ولكن منعزلة عنها جغرافيا، عادة ما تكون ضحية لتلك العزلة. وتضرّ بها الكوارث الطبيعية باستمرار، مما يدمر جهودها الإنمائية وثرواتها الطبيعية، التي تشمل في معظم الحالات ثروتها من الحيوانات والنباتات. وفضلا عن ذلك، فإن استغلال مواردنا ونهبها من جانب البلدان التي تتوفر لديها وسائل أكثر قوة وتطورا، وتلويث حيزنا البحري على امتداد سواحلنا من قبل شركات النفط الضخمة، كلها ظواهر متعاظمة تهدد بقاء البشر والأنواع التي تشكل الموارد الوحيدة لبلادنا. ولذلك، فإننا نأمل أن تسترعي تلك القضايا انتباه شركائنا لمساعدة دولنا الجزرية في إنشاء آليات للرصد وحماية بيئاتنا البرية والبحرية من أجل رفاه شعوبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد جوزيف فيليب أنطونيو، وزير الشؤون الخارجية في هايتي.

السيد انطونيو (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب الجمعية نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة

الكاريبية الأربع عشرة: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا.

ويسعدنا أن نراكم، سيدي، تتولون رئاسة هذه الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة من أجل النظر في دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. كما نرحب بالقيادة النشطة التي أظهرتها الدول الأفريقية عندما كانت تعد لهذه الشراكة الجديدة.

لقد ظل أبناء أفريقيا، عقداً بعد عقد، يشهدون أسوأ ما تفرزه الحضارة. إذ تُظهر الإحصائيات الرسمية أن أكثر من ١,٣ بليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر على دولار واحد يوميا، ومنهم ٣٥٠ مليون نسمة يعيشون في أفريقيا. ولقد ازداد نصيب أفريقيا من أرقام الفقر العالمية من ٢٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢.

ويعم هذا الوضع في وقت تتقدم فيه أغلب البلدان الأفريقية نحو التحرر الاقتصادي، وذلك بهدف تلبية مطالب المؤسسات المالية الدولية. إلا أن نفس هذه الإحصائيات تُظهر أيضا أنه منذ عام ١٩٧٠ تراجعت المدخرات والاستثمارات في أفريقيا. وتُقدر ديون أفريقيا بنحو ٣٠٠ بليون دولار. إنها عقبة كبرى للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في القارة. ولهذا الوضع تأثير خطير على التجارة وبرامج الاستثمار المباشر وعملية النمو الاقتصادي. إلا أن الاستثمار هو الشرط الأساسي لتوفير الثروة القادرة على تعزيز النمو الاقتصادي الذي يستهدف التنمية المستدامة.

يجب أن نركز على الأهداف المحددة في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. ويجب أن نعمل جميعا معا لتخليص الرجال والنساء والأطفال من الفقر المدقع الذي يحط من آدميتهم. ولا بد أن نعمل الآن بحسم وفعالية لخفض الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة ولضمان استفادة كل البشر من العولمة.

وفي هذا الصدد، ترحب دول الجماعة الكاريبية مع الارتياح بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وتعيد التأكيد على تضامنها مع الحكومات والشعوب الأفريقية. إن هذه الشراكة مبادرة طموحة تعيد تعريف شراكة المسؤولية والالتزام وتشهد على عزم أفريقيا على النهوض بالمسؤولية عن مستقبلها. وإن التحدي هائل بالفعل. وسيتطلب التصدي له تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ ٧ في المائة والحفاظ عليه خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. وطبقا لبعض التقديرات، سيكون مطلوبا توفير ٢٠٠ بليون دولار خلال تلك الفترة لمجرد الحد من آثار الفقر.

وتسعى هذه المبادرة الأفريقية من أجل أفريقيا إلى القضاء على الفقر وتخلف النمو. وهي تتطلب الدعم الكامل من المجتمع الدولي، ولا سيما المانحين. وهي فرصة للابتعاد عن التقليد ولدعوة المانحين إلى تنسيق الدعم لأفريقيا، آخذين في الاعتبار الأولويات التي حددتها حكومات وشعوب أفريقيا، وليس على أساس الشروط المفروضة من الخارج.

ومثل أفريقيا، ترى الدول الكاريبية أن هذه فرصة تاريخية لإنهاء معاناة شعوب أفريقيا. والموارد متاحة لتحقيق ذلك. وترى دول الجماعة الكاريبية أن ما يضمن نجاح هذه الشراكة الجديدة هو الالتزام الثابت من المجتمع الدولي بترجمة الأقوال إلى أفعال ومن خلال استمرار القيادة المسؤولة في أفريقيا بالعمل المنتظم على التوصل إلى تنمية مستدامة في أفريقيا.

ونحن واثقون بأن شعوب أفريقيا، بطاقتها وإبداعها، متلهفة على التحسن في نوعية حياتها، مثلما تنتظر الدعم الحقيقي من شركائها. ونحن نرى في الجماعة الكاريبية أنه يجب استغلال هذا الزخم في تيسير قيام شراكة مثمرة لخفض

الفجوة في تنمية أفريقيا. لقد استغلت الاقتصادات الصناعية الكبرى موارد أفريقيا النفيسة لمدة قرون، وآن الأوان للاستفادة من موارد أفريقيا في تنمية أفريقيا.

في الختام، على المجتمع الدولي واجب أخلاقي، إلى جانب دعم الشراكة، وهو أن يدعم أفريقيا في هذا الجهد. إن عقودا عديدة من العلاقات غير المتكافئة تستدعي نموذجا جديدا لهذه العلاقات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيدة أوشي إيد، نائبة الوزير وأمينة شؤون البرلمان في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا.

السيدة إيد (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا رؤية توجيهية لتنمية أفريقيا في القرن الحادي والعشرين. ولقد صاغها المصلحون الأفارقة الحكماء والشجعان من أجل قارتهم. وتقر الشراكة بأن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والمكافحة الفعالة للفقر تقوم على أساس أركان ثابتة هي الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق الاجتماعي. وليس هذا الترابط بمفهوم جديد. ولكنها في حالة هذه الشراكة لا تبقى نظرية مبهمة؛ بل تصبح المبدأ الموجه لسياسة عملية. وبالتالي فإن هذه الشراكة ليست برنامجا فحسب بل هي أيضا محفل للقيادة التي تم إصلاحها في أفريقيا.

وعلى هذه الشراكة الجديدة الآن أن تناضل من أجل جهود التنفيذ. ولا بد من ترجمة رؤى الإصلاح إلى عمل يومي. وأنا أتمنى لزملائي الأفارقة ما يلزمهم من صبر وقوة ومثابرة. وتقدم الحكومة الألمانية نطاقا واسعا من الدعم إلى البلدان الأفريقية في هذا المسعى بشكل ثنائي، وأيضا ضمن إطار الأمم المتحدة. وبإمكان أفريقيا وهذه الشراكة الجديدة أن تعولا على تضامن المجتمع الدولي. وتعتبر ألمانيا هذه الشراكة أساسا لشراكة جديدة ومعززة مع أفريقيا. إذ تفتح هذه الشراكة، بنُهُجها الجديدة، فرصا كبيرة لتنمية محددة ذاتيا.

ولقد بدأت هذه الطريقة الجديدة في التفكير بالفعل في تحقيق التقدم. وأفضل دليل على ذلك هو سجل النجاح الأفريقي في التغلب على الصراع المسلح في الشهور الأخيرة. وأود أن أذكر فقط مدغشقر وأنغولا واتفاق السلام بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا جهد ناجح للدبلوماسية الأفريقية، ونحن نهنئ رجال الدولة والساسة الأفارقة المشاركين على هذا الإنجاز. علاوة على ذلك، اجتازت هذه الشراكة أول اختبار لها فيما يتعلق ببناء مؤسسات إدارة الصراع الأفريقية وتعزيزها. فالقرار الذي اتخذه مؤتمر القمة المؤسس للاتحاد الأفريقي في ديربان بانشاء مجلس للسلم والأمن لعموم أفريقيا هو تطور فعال جدا في مبادرة السلم والأمن الكامنة في هذه الشراكة.

ومن المهم أن يستمر استعداد هذه الشراكة للإصلاح وأن تستمر ديناميتها في ثباتهما. ومن المهم بشكل حاسم لنجاح هذه الشراكة أن تحافظ على مشروعها الواضح وأن تظل قاعدة برنامجية وإطارا عمليا للقيادة المتبصرة في أفريقيا. ولقد اتفق الاتحاد الأفريقي في ديربان على آلية استعراض النظراء التي تمت صياغتها ضمن إطار هذه الشراكة الجديدة. ونحن نرحب بها، حيث أن الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان وإدارة الشركات أصبحت قضية لشكل من أشكال الحوار بين الدول الأفريقية. وتفتح عملية استعراض النظراء فرصا كبيرة. وإن تم تنفيذها بتراهة وبشكل شامل وشفاف ستعزز مصداقية أفريقيا في الدعوة إلى الإصلاحات المستدامة.

إنّ آلية استعراض النظراء تسهم بذلك في تحسين البيئة السياسية والاقتصادية العامة وفي زيادة جاذبية القارة كوجهة للاستثمار ذات إمكانية عالية للنمو من حيث النوعية. ولذلك، من المهم أن يعمد أكبر عدد ممكن من البلدان الأفريقية إلى الإعلان عن استعداده للمشاركة في استعراض النظراء إذا ما وضعت هذه العملية قيد التنفيذ، وأن يقوم بذلك بأسرع ما يمكن.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها طليعة الإصلاحات في أفريقيا، تتعرض لتحديات صعبة، من ضمنها الوضع في زمبابوي. واسمحوا لي أن أقول إننا معنيون كثيرا بما يجري هناك. فالأحداث في زمبابوي تعرض مصداقية وديمومة هذه الشراكة الجديدة للخطر. وكان من المستحب فعلا لو تفاعل جيران زمبابوي حيال الوضع القائم فيها بشكل واضح وحاسم. فإن السياسة غير المسؤولة التي تنتهجها حكومة هراري تعرض توقعات التنمية والاستقرار في كل منطقة الجنوب الأفريقي للخطر.

ويقر المجتمع الدولي صراحة ببدء عصر جديد من الإصلاح في أفريقيا مرده الشراكة الجديدة. وهناك أمر واحد واضح: التحديات الرهيبة التي تواجهها أفريقيا يمكن السيطرة عليها بالاتحاد فقط، وبالتضامن بين بلدان الشمال والجنوب. وألمانيا، بصفتها عضوا في مجموعة الـ ٨، قبلت الدعوة الموجهة إليها من الشراكة الجديدة لإقامة شراكة جديدة قائمة على أساس المسؤولية والاحترام المتبادلين. وبموجب خطة عمل أفريقيا، قدم رؤساء الدول والحكومات في مجموعة الـ ٨، خلال اجتماعهم في كاناناسكيس، ردا سياسيا على الشراكة الجديدة بوصفها رؤية سياسية لمستقبل قارة أفريقيا، لأننا نريد أفريقيا قوية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، اسمحوا لي أن أذكّر الممثلين بأن الوقت المحدد للخطابات في هذه المناقشة هو خمس دقائق.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد هانس دالغرين، وزير الشؤون الخارجية في السويد.

السيد دالغرين (السويد) (تكلم بالانكليزية): إن رئاسة الاتحاد الأوروبي سبق أن أشارت إلى وجهة نظر الاتحاد الأوروبي الإيجابية فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإنني اتفق مع كل ما جاء في ذلك الخطاب، وعليه، فسأقصر حديثي على بضع ملاحظات.

إننا، نحن المتكلمين اليوم، ندرك المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجه أفريقيا. فهي تتحدى قيمنا المشتركة الفضلى. وهي تشكل تهديدا لأمننا كلنا ورخاء عيشنا. ولذلك، جرى الترحيب بحرارة بالشراكة الجديدة باعتبارها تعبيرا عن عزم أفريقيا على الاضطلاع بقيادة قوية للحد من الفقر وتحقيق التنمية. وقد وضع القادة الأفارقة برنامجا لتجديد القارة على أساس ملكية أفريقيا لأمرها والتزامها. وتركز الشراكة الجديدة على الأمن والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم السياسي والاقتصادي الجيد وفقا لمقتضيات التنمية.

وبتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، نتمكن من البناء على منجزات مهمة تحققت في السنوات الأخيرة في إطار الأمم المتحدة. وإن إعلان الألفية يحدد ما علينا القيام به معا. ويشير توافق آراء مونتيري إلى التدابير الواجب اتخاذها في مجالات تعبئة الموارد المحلية، والتجارة والاستثمار الخاص، وتخفيف الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية. أضف إلى ذلك ما أسفرت عنه قمة جوهانسبرغ من نتائج. والشراكة الجديدة تتضمن أيضا الكثير من هذه الأمور.

والآن، كيف يترجم المرء كل هذه الالتزامات إلى عمل ملموس؟ هناك أجوبة عديدة. يركز أحدها، على الصعيد الوطني، على استراتيجيات الحد من الفقر كأداة لتنفيذ مبادئ الشراكة الجديدة وتحقيق الملكية الوطنية للتنمية. وآخر يركز على تعزيز الكفاءة والقدرة، وعلى انخراط المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك عبر الشراكة والتنسيق بين البلدان الأفريقية وشركائها الخارجيين، مما يجعل جهودها المشتركة أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي التركيز أيضا على الدور الواضح الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تنسيق ودعم تنفيذ الشراكة الجديدة.

وتشدد الشراكة الجديدة على التعاون الإقليمي، وإن السويد على استعداد لدعم ذلك. وقد اعتمدنا مؤخرا استراتيجية لدعم التعاون الإنمائي الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء على المستوى القاري من خلال الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، وكذلك عبر المنظمات دون الإقليمية. وينصب التركيز على إدارة الصراع، والتعاون والاندماج والبنية التحتية والموارد المحلية.

وبدون السلام والأمن، تكون التنمية الطويلة الأجل واستئصال الفقر أفكارا طوبوية. وقد أظهر القادة الأفارقة، بالشراكة الجديدة، التزامهم الثابت بتحمل المسؤولية عن إحلال السلام والأمن في قارتهم، بما يتراوح من الوقاية إلى حل الصراع. وتؤيد السويد بشدة ذلك الطموح. وترحب السويد أيضا بقرار الاتحاد الأفريقي القاضي بإقامة مجلس السلام والأمن وتقوية عمله في إدارة الصراع.

وإن تعزيز السلام والأمن في أفريقيا سوف يبقى أولوية للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تعهدت مجموعة الـ ٨ بالتزامات طيبة بهدف أن تعمل، مع شركائها الأفارقة، على تطوير خطة مشتركة لتعزيز قدرات أفريقيا للالتزام بعمليات دعم السلام.

قد يبدو الكثير من هذا الأمر تجريديا، ولكننا نجد أمثلة ملموسة جدا عما يمكن القيام به. فسيراليون مثال واضح عن الإدارة الفاعلة للصراع الدولي، حيث أن الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء آخرين قد أدوا دورا حاسما في قلب مجرى حرب مدنية دامية مديدة، إلى عملية سلام جديرة بالثقة، تتوجت بالانتخابات السلمية التي جرت في أيار/مايو من هذه السنة. ومن الأهمية بمكان، بالنسبة لي ولحكومة بلدي ألا يضيع الآن الاستثمار الضخم الذي جرى في الموارد الإنسانية والمالية في سيراليون، وألا نخسر الدروس التي تعلمناها من التجربة الناجحة، وذلك نتيجة الصراع المستمر في نهر مانو في المنطقة المتحدة. وإن السويد والاتحاد الأوروبي يقفان بثبات وراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع الجاري في ليبريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد محمد أفي، نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كينيا.

السيد أفي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ السيد يان كافان على الطريقة المقتدرة التي ظل يدير بها شؤون هذه الدورة. ويشرفني كثيرا، باسم صاحب الفخامة دانيال أرب موي، رئيس جمهورية كينيا، أن أخاطب هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لعقد هذه الجلسة قد أتى في الوقت المناسب. وهو أيضا بمثابة إقرار بأهمية الشراكة الجديدة لشعوب أفريقيا وشركائها في التنمية.

وبعد مرور عقود عديدة على الاستقلال، ما زالت البلدان الأفريقية تتخبط في مشاكل مثل الفقر والمرض والأمية. وخلال العقد السابق، واصلت أفريقيا الغوص بعيدا في عمق النسيان، ومرد ذلك التهميش الناتج بسبب العولمة، وآثار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعبء الدين الثقيل، وارتفاع مستويات الفقر والجوع وسوء التغذية. ولكي تتمكن أفريقيا من تخطي هذه المشاكل، يجب اتخاذ تدابير ملموسة لحل أزمات الدين، وتأمين نفاذ المنتوجات الأفريقية إلى السوق، ورصد الأموال للخدمات الصحية وتنمية البنية التحتية وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية، وبشكل خاص، ضمان التعليم لأطفالنا. ويجب ألا نشيح بأنظارنا عن حقيقة أن مستقبلنا يعتمد على الاستثمار اليوم لأطفالنا. فالصحة والتعليم والرفاه لأطفالنا هي ركائز التنمية في أفريقيا. علينا أن نناضل في سبيل الحفاظ على حقوق أطفالنا بموجب الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف التي حددها إعلان ''عالم صالح للأطفال'' الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين.

وقد شهدت أفريقيا مبادرات عديدة هدفت إلى حل المشاكل الكثيرة للغاية التي تؤثر على القارة. ولكن أيا منها لم تنجح في تحقيق النتائج المرجوة، وذلك، بشكل عام، نتيجة للافتقار إلى حسن النية لدى شركائنا، وعدم كفاية الموارد اللازمة للتنفيذ، ومحدودية الملكية والمشاركة من جانب الحكومات الأفريقية وشعوبها. انطلاقا من هذا الإحباط، اتفق القادة الأفارقة على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمخطط الإنمائي للقارة الذي يشدد على مبدأين توأمين هما الملكية والشراكة. والجدير بالذكر أن الأولويات المشار إليها في مبادرة الشراكة الجديدة تتوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بمناسبة قمة الألفية. إن الإطلاق الذي حدث مؤخراً للاتحاد الأفريقي بواسطة القادة الأفارقة هو شهادة على التزام القادة الأفارقة بتعزيز الآلية المؤسسية لتنفيذ الشراكة الجديدة.

وتواصل كينيا تأدية دور كبير في عملية الشراكة الجديدة. وفي شهر حزيران/يونيه الماضي، استضاف رئيس جمهورية كينيا مؤتمر قمة شرقي أفريقيا بشأن الشراكة الجديدة، والذي توصل إلى سبيل للمضي إلى الأمام لتنفيذ الشراكة الجديدة في المنطقة دون الإقليمية. ولضمان اندماج الشراكة الجديدة في السياسة المحلية العامة ومشاركة جميع أصحاب المصالح، تم تأسيس فرقة عمل من القطاع الخاص تعمل مع الحكومة على إدراج أولويات الشراكة الجديدة في الأنشطة العامة.

وعلى المستوى الإقليمي، تلتزم كينيا بمبادئ التكامل الإقليمي، بصفتها واحدة من لبنات بناء الاتحاد الأفريقي. وظلت كينيا تدعم بنشاط العديد من التكتلات الإقليمية للتكامل الاقتصادي وهي دولة عضو في العديد منها. وإضافة إلى ذلك، ظلت كينيا تواصل جهودها من أجل بناء السلم في الإقليم، كما يتضح من دورها في عمليتي السلام في السودان وفي الصومال.

وقد شجعَّنا الاستقبال الحار الذي حظيت به الشراكة الجديدة من الدورة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠١، ومن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، ومن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، ومن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد مؤخراً. ونحن نشيد أيضا بمجموعة الثمانية لتوصلها إلى خطة عمل للشراكة الجديدة، التي اعتمدت في كاناناسكيس، كندا في تموز/يوليه ٢٠٠٢. ونحن مقتنعون بأن دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتسم بأهمية شديدة لنجاح الشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد،

ينبغي لهذا الاجتماع أن يرسم طريقا للمضي إلى الأمام في دعم الشراكة الجديدة من جانب الأمم المتحدة.

في الختام، إننا، إذ نكاد نبدأ في الاستعراض النهائي وتقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، نتوقع أن تتبوأ الشراكة الجديدة مكانها الذي تستحقه بوصفها وثيقة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتنمية أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد حبيب بن يحيى، وزير الشؤون الخارجية في تونس.

السيد بن يحيى (تونس) (تكلم بالفرنسية): تناقش جمعيتنا اليوم موضوعاً له أهمية كبيرة لمستقبل أفريقيا.

وقد عمل بلدي دون كلل لتعزيز السلام والأمن والتنمية في قارتنا. ونحن نرحب بشدة بقرار الجمعية العامة تكريس مناقشة يوم للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) دعما لجهود تنمية قارتنا. وتتمتع أفريقيا بثروة كبيرة من الموارد الطبيعية والإمكانيات البشرية وهي مصممة الآن على أن تمسك بزمام مصيرها وأن تعتمد على نفسها في مواجهة التحديات الماثلة أمامها. وبهذه الروح، اعتمدت أفريقيا على معتقداتها الأساسية لصياغة الشراكة الجديدة، وهي شراكة استراتيجية شاملة تسعى إلى التنمية على أساس من الموارد الأفريقية لتجنب التخلف الإنمائي في بيئة يسودها السلام والأمن والاستقرار وهي شروط مسبقة لأي جهد إنمائي.

وفي أثناء الانتقال إلى هذه المرحلة المبتكرة، تستعد أفريقيا لاستخدام مواردها الخاصة. ولن يتسنى تنفيذ هذا البرنامج الطموح إلا بمساعدة من المجتمع الدولي في التنفيذ الناجح للشراكة الجديدة بوصفها تعبيراً عن تطلعات الشعوب الأفريقية إلى مستقبل أفضل.

ولقد شدد مؤتمر قمة الألفية على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأكد أولويات التنمية الأفريقية. ولذلك قرر رؤساء الدول اتخاذ خطوات خاصة فيما يتعلق بأفريقيا، وهي تتضمن إلغاء الديون وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. وتقرر أيضاً مساعدة القارة على اجتثاث جذور انتشار الأمراض وخاصة الإيدز.

وتقدر أفريقيا الدعم الذي أعرب عنه العديد من البلدان الغنية في مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية. وتحتاج أفريقيا إلى الوفاء بهذه الوعود بأسرع وقت ممكن نظرا للصعوبات التي تواجهها. وقد شعرنا بسرور بالغ في ذلك الصدد لأن نلاحظ الاستجابة الإيجابية من مجموعة الثمانية للشراكة الجديدة. ونرحب أيضاً بالنتائج المشجعة لمؤتمر القمة الأوروبية – الأفريقية لعام ٢٠٠٠، وبالتقدم المحرز في مؤتمر القمة الفرنسية – الأفريقية وبالتعاون المثمر بين اليابان والبلدان الأفريقية بموجب المؤتمرات الدولية الأول والثاني والثالث المنعقدة في طوكيو بشأن التنمية الأفريقية. ونرحب أيضا بالحوار المبشر بالخير بين الصين وأفريقيا.

ويتنامى الاعتماد المتبادل في عالمنا اليوم. فجميع مصالحنا مرتبطة مثلها في ذلك مثل شواغلنا. وإذا ما سمحنا للفروق الكبيرة بين الأغنياء والفقراء بالاستمرار، فيمكن أن تؤدي إلى تعريض أمن الدول الغنية للخطر. ومن الضروري ضمان تنمية متناسقة لصالح رفاهية الجنس البشري بأكمله. لذلك فإن التضامن شرط مسبق لبناء عالم أفضل نتطلع إليه جميعاً.

وقد أدرك الرئيس التونسي زين العابدين بن علي هذه الحقائق منذ أمد بعيد. وفي أوائل التسعينات، تكلم عن ضرورة التوصل إلى اتفاق للسلام والشراكة والتنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وظل دائما يؤكد

التأثير الإيجابي للتضامن الفعال بين الأغنياء والفقراء وقيمة المساعدة المتبادلة فيما بين الدول من خلال مبادرته لتأسيس صندوق عالمي للتضامن يستخدم لمحاربة الفقر والتهميش. وفي هذا السياق، يرحب بلدي بالدعم الواسع الإقليمي والدولي لهذه المبادرة ويعوّل على المساعدة الفعالة من الجمعية العامة لضمان تحقيق هذا البرنامج الإنساني بأسرع وقت ممكن.

إننا نجتمع هنا في وقت يولد فيه الأمل من جديد في أفريقيا. ففي تموز/يوليه في ديربان، دخلت قارتنا مرحلة جديدة من تاريخها بتأسيس الاتحاد الأفريقي بما يحقق تطلعات الشعوب الأفريقية في التضامن والوحدة. ويجري حل الصراعات في العديد من أرجاء قارتنا وتسلِّم أفريقيا بقيم السلم والتحول صوب الديمقراطية والحكم الرشيد. ولقد حان الوقت لدعم جهود أفريقيا بتوفير المساعدة الضرورية لمواصلة قوة الدفع الجديدة المبشرة بالخير. ونأمل في تحقيق نتائج جيدة من هذه المحاولة. وأؤكد مجدداً رغبة أفريقيا وتونس في بناء عالم ينعم بالسلام والاستقرار والتآلف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب سعادة البارونة فاليري آموس، وكيلة وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة.

البارونة آموس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): هذه مناسبة هامة ويحق لنا تماماً أن نجتمع للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). والأمم المتحدة هي المكان الصحيح لكي نفعل ذلك.

إن مشاكل أفريقيا هي مشاكل العالم. وإن الصراعات وسقوط الدول – وهي أمور منتشرة في أفريقيا – تخلق الفقر واللاجئين وفرص الجريمة عبر الوطنية. ويمكنها تقويض مصداقية الأمم المتحدة وقد تكون تربة خصبة للإرهاب.

وتشكل الشراكة الجديدة فرصة فريدة للتصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا. وهي تعرِّف نهجا جديدا للتنمية الأفريقية وتوضح الفرضية الجدلية لإنهاء الصراعات التي دمرت القارة وتواصل تعطيل تنميتها؛ ولترسيخ حكم اقتصادي وسياسي رشيد يقتلع الفساد ويضمن العدالة؛ وإطلاق العنان لإمكانيات أفريقيا الإنتاجية من خلال الدخول في علاقات تجارية وكسب الاستثمار من أجل بناء اقتصادات أقوى.

كل هذه المسائل حيوية ومترابطة بعضها ببعض، ولكني أود في فترة الوقت المتاحة لي للكلام أن أركز على الحاجة إلى حل الصراعات في أفريقيا وإدارتها.

يُلزم برنامج عمل مجموعة الدول الثماني بشأن أفريقيا دول العالم الصناعية الرائدة بدعم جهود أفريقيا لمعالجة الصراع وبعض مسببات الصراع ودوافعه في أفريقيا التي تقع في المجال الدولي. وعلى سبيل المثال، نذكر تدفق الأسلحة، واستغلال العناصر الخارجية للموارد الاقتصادية، والآليات الدولية لإدارة الصراع.

وأود هنا أن أشيد بالأمين العام. لقد دلَّل على أنه في الإمكان تحقيق النتائج بالقيادة والشجاعة والالتزام. وتجلى فيه التزام عملي بزيادة أثر عمليات الأمم المتحدة على أرض الواقع، وهو يحظى بتأييدنا التام.

وتلتزم المملكة المتحدة بدعم الجهود الدولية والأفريقية الهادفة إلى الحد من الصراعات في أفريقيا. وهذا مجال يمكن فيه للالتزام المشترك وللإرادة السياسية الحقة أن يُحدثا أثرا هائلا. ونحن ندرك أن السلام والأمن شرطان مسبقان أساسيان لوضع القارة على الطريق إلى التنمية المستدامة. إن النجاح في حل الصراعات الأفريقية الطويلة

الأجل سيحدث تحولا في حياة الملايين من الناس، ولسوف نتخذ إجراءات ملموسة لدعم الجهود المبذولة لمواجهة صراعات معينة في القارة.

لقد دللت سيراليون على ما يمكن تحقيقه عندما تعمل أفريقيا والمجتمع الدولي في شراكة معاً. فقد حلّ السلام بذاك البلد، وبدأ اللاجئون والمشردون داخليا في العودة إلى بيوتهم، كما شرع الناس في إعادة بناء مجتمعهم المحطم. وإننا نعرف أن الأمر يتطلب التزاما طويل الأجل. ولن يكون السلام مضمونا إلا إذا عولجت مشاكل ضعف الحكم، والسيطرة على الموارد الطبيعية كالماس مثلا، وانعدام الاستقرار الإقليمي.

ومن دواعي غبطتي أيضا أن إنشاء فريق للاتصال من شأنه أن يمكِّن المجتمع الدولي والأمم المتحدة من توفير معونة أكثر فعالية وإلحاحا للجهود الإقليمية التي تستهدف تسوية الصراع في ليبريا.

ولا شك في أن تصاعد القتال في جنوب السودان وتعليق المحادثات كانا انتكاسة لعملية السلام في السودان. غير أننا ماضون في دعم عملية السلام، كطرف في فريق المراقبة الدولية الذي يؤيد مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية. ونقوم بالضغط على جميع الأطراف للعودة إلى طاولة المفاوضات حيث أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نشهد دلائل مبشرة بالأمل في فتح كبير نتيجة للجهود الأفريقية. ولقد أوفدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بعثة مشتركة لمعرفة كيف نستطيع مساعدة الأطراف المعنية على المضي قدما. وإذ ننظر إلى الأمام، بدأنا في استطلاع طرق العمل مع شركائنا للمساعدة في إنشاء جيش وطني كونغولي جديد. ونحن ملتزمون بتأييد عملية مصالحة قومية وإقليمية شاملة وجامعة. وإننا ندرك الأبعاد الإقليمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك في سيراليون، ونواصل تأييد الجهود الأفريقية والدولية لمعالجة تلك الأبعاد، بما في ذلك عملية السلام في بوروندي.

وشهدنا في أنغولا خطوات هامة في اتجاه إيجاد تسوية سياسية مستدامة. ومن الضروري أن تتخذ حكومة أنغولا التدابير الفعالة بشأن الإصلاح الاقتصادي ونظام الحكم.

إن ما نراه من تقدم في هذه الصراعات الصعبة وأطولها أجلاً في أفريقيا يدلل على أن الأمور هناك في تغير. وهو دلالة على أن مبادئ الشراكة الجديدة توضع الآن موضع التنفيذ. ونحن نرحب بهذا التصميم. ونحن مستعدون للعمل في هذه الظروف بغية وضع حد للصراع في أفريقيا. إن لأفريقيا إمكانيات هائلة، وباستطاعتنا التكاتف لتحقيقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد أناستاسيوس يانيتسيس، الوزير المناوب للشؤون الخارجية في اليونان.

السيد يانيتسيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): في هذا الصباح، ألقى وزير خارجية الدانمرك، بصفته رئيس الاتحاد الأوروبي، بيانا نتفق معه فيه. لذا أود أن أضيف بعض الملاحظات فحسب.

ترحب اليونان ببرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا باعتبارها مبادرة بقيادة أفريقيا تستهدف تحقيق الآمال المعقودة على التنمية الأفريقية عن طريق الشراكات المحلية والإقليمية والدولية. ونعتقد أننا أمام مفهوم جديد من شأنه أن ينجح في تنفيذ استراتيجيات التنمية وتحسين العلاقات بين مانحي المعونة والمتلقين لها.

وهناك حاجة ملحة إلى بزوغ عصر جديد للتنمية في أفريقيا. وفي جهدنا المبذول لمحاربة الفقر، نرى أن لدينا

أدوات هي الدروس التي تعلمناها في عقد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، والتي أظهرت لنا أن الأهداف الطموحة للتنمية والنمو تُلهم قدرا أكبر من الجهود الملتزمة وتدعمها. إننا نرحب بالجهود الملهمة التي بذلتها الجزائر، ومصر، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب أفريقيا. كذلك نرحب بمقررات منظمة الوحدة الأفريقية وبالتأييد الدولي القوي الذي أعربت عنه قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني التي عقدت في كاناناسكيس، والتي اعتمدت برنامج العمل الأفريقي. ونرحب أيضا بما أسهمت به مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ومنها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وكذلك عملية الاتحاد الأوروبي من أجل منتدى جديد يزيد من دعم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

إن ملكية أفريقيا لأمرها، والشراكة بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، والمسؤوليات المشتركة، كلها عوامل رئيسية في إنجاح الشراكة الجديدة.

كما أن خفض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع للغاية بمقدار النصف ببلوغ عام ٢٠١٥ هو أولوية في غاية الجدية والأهمية للمجتمع الدولي.

إن معالجة مشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية الأخرى، ومشكلة الدين الخارجي، وتعليم البنات، وانتهاكات حقوق الإنسان، والموارد المحدودة، وبناء المؤسسات، وسد فجوة البنية التحتية، وإيجاد أسواق أكبر في أفريقيا، يتمثل فيها جميعا التحدي الرئيسي الذي يواجهنا. أما وسائلنا فتتوقف على إرادتنا السياسية، وحصيلة تجارب الوكالات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والجهود المتناسقة لكل شركاء التنمية. وتتيح لنا الشراكة الجديدة فرصة العودة إلى معالجة المشاكل التي عانت منها القارة لعدة قرون، وذلك بطريقة شاملة وذات توجُّه عملي. وباستطاعة أفريقيا تقلُّد دور متعاظم على المسرح العالمي على أساس التنمية المستدامة والطويلة الأجل، وذلك بالتعرف على ميادين الأولويات والمقترحات الداعية إلى أعمال وبرامج معينة.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أقول إن تنمية أفريقيا ستكون من بين الأولويات الرئيسية لجدول أعمال اليونان خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٠٣. وسوف نبذل قصارى جهدنا لكي لا تتمخض القمة القادمة للاتحاد الأوروبي وأفريقيا والتي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عن زيادة التعاون بين الشريكين فحسب، بل وتحقيق نتائج ملموسة لصالح القارة الأفريقية أيضا.

وفي الوقت الراهن، تسهم اليونان في تنمية أفريقيا عن طريق اشتراكها في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى. كما أننا نسهم أيضا في صندوق برنامج التربية والتدريب للجنوب الأفريقي، وصندوق عقد المواصلات والاتصالات في أفريقيا، وفي صندوق التنمية الأفريقية، وذلك في حدود قدراتنا المالية. ونأمل أن نتمكن في العام التالي، من مضاعفة إسهاماتنا القومية في هذه الصناديق الثلاث.

ونعتقد أنه لو أُدمجت الشراكة الجديدة بصورة بناءة مع الاستراتيجيات والجهود الموجودة الآن، فستجعل رؤية هذه المبادرة واقعا، وتحقق أهدافها في وقت مبكر، أي بحلول عام ٢٠١٥، وذلك لصالح كل الشعوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد نوبوتاكي أودانو، المدير العام للشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية باليابان.

السيد أودانو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي فرصة الكلام عن تعاون اليابان مع برنامج الشراكة الجديد لتنمية أفريقيا وهو مبادرة جريئة من جانب الأفارقة من أجل مستقبل أفريقيا.

ويدرك العالم اليوم أن المشاكل التي تواجهها أفريقيا تمثل تحديات عظيمة لا للمنطقة فحسب، بل للمجتمع الدولي كله أيضا.

وتبذل اليابان جهودا ترمي إلى إعادة الاهتمام العالمي بالقضايا الأفريقية من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية منذ بداية التسعينات، عندما ساد ''التشاؤم الأفريقي'' وإرهاق المعونة في المجتمع الدولي. ونعتقد كذلك أن مؤتمر قمة كيوسيو - أوكيناوا الذي عُقد عام ٢٠٠٠ كان منشأ الزخم المتزايد داخل مجموعة الثمانية بشأن قضايا أفريقيا، الذي تبلور في خطة عمل مجموعة الـ ٨ لأفريقيا. وهناك أخذت اليابان بزمام المبادرة، بوصفها رئيسة مجموعة الثمانية، لتدعو قادة البلدان الأفريقية إلى دورة لتقديم المساعدة عُقدت في طوكيو. وبذلك بدأت اليابان تبين أهمية القضايا الأفريقية في الساحة الدولية داخل منظور جديد. ولهذا، يسرني كثيرا أن أناقش التحديات التي تواجهها أفريقيا اليوم.

لقد عززت اليابان عملية مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية الأفريقية عن طريق استضافة المؤتمر الأول عام ١٩٩٣ والثاني عام ١٩٩٨ واجتماع المؤتمر على مستوى الوزراء عام ٢٠٠١. وستعقد اليابان المؤتمر الثالث في تشرين الأول/أكتوبر من العام القادم، وهو العام العاشر لعملية هذا المؤتمر. وتشكل هذه العملية دعامة رئيسية لتعاون اليابان من أجل التنمية في أفريقيا.

وخلال فترة السنوات العشر هذه، ناصرت اليابان بصفة مستمرة أهمية ملكية أفريقيا لتنميتها وشراكتها مع المجتمع الدولي، الذي يدعم ملكية أفريقيا. ومن هذا المنظور ترحب اليابان بانطلاق الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا وبالجهود الملموسة التي تبذلها أفريقيا في ظل هذه الشراكة، وتعتبر هذه الجهود دليلا واضحا على ملكية أفريقيا لأمرها. وتقدر اليابان قيادة أفريقيا. كما تقدر اليابان قرار البلدان الأفريقية بتوفير الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء بغية ضمان تنفيذ هذه البلدان المنتظم للشراكة الجديدة.

وفيما يتعلق بالشراكة مع أفريقيا، تواصل اليابان دعم الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وأتاحت اليابان لجميع الأطراف المؤثرة في البلدان الأفريقية ولشركائها في التنمية أول فرصة لمناقشة الشراكة الجديدة معاً بمناسبة اجتماع مؤتمر طوكيو على مستوى الوزراء في طوكيو في العام الماضي. وفضلا عن ذلك، أجرت اليابان في حزيران/يونيه من هذا العام حوارا في نيويورك بين مؤتمر طوكيو والشراكة الجديدة. وبدأت المبادرة الجديدة لتعزيز التعاون بينهما. وسيذكر أعضاء كثيرون أن خطة التنفيذ التي اعتُمدت في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة تنص بوضوح على عملية مؤتمر طوكيو وتعتبرها مبادرة هامة تدعم الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا.

وبعد أن وضعت اليابان في الحسبان خطة عمل مجموعة الثمانية لأفريقيا استجابة للشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا، أعلنت برنامجها للتضامن بين اليابان وأفريقيا في حزيران/يونيه، الذي يحدد عمل اليابان الملموس من أجل التعاون المعني بأفريقيا. وفضلا عن ذلك، أدلت يوريكو كاواغوشي، وزيرة خارجية اليابان، ببيان عن السياسة بشأن تعاون اليابان من أجل التنمية في أفريقيا تلبية لدعوة مشتركة من الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا عندما زارت إثيوبيا قبل ثلاثة أسابيع. وتكرر اليابان في هذه المناسبات التزامها بالتعاون القائم على التنمية التي يكون محورها

الإنسان، وبالتعاون الأفريقي – الآسيوي وبالجهود الرامية إلى توطيد السلام.

أولا، فيما يتعلق بالتنمية التي يكون محورها الإنسان في أفريقيا تبذل اليابان جهودا متواصلة في قطاعي التعليم والصحة، مدركة أن تنمية الموارد البشرية أساس بناء الأمة. ومنذ مؤتمر طوكيو الثاني الذي عُقد عام ١٩٩٨، نفذت اليابان خطة خمسية لمنح المعونة بمبلغ ٧٤٠ مليون دولار. ومكّنت هذه المساعدة ٢,٤ مليون طفل من الدراسة بالمدارس و ٢,٩ مليون نسمة من الحصول على المياه النظيفة و ٢١٥ مليون نسمة من الانتفاع بالظروف الطبية المحسنة. ومن بين مبادرات اليابان التعليمية في أفريقيا قرار اليابان بتقديم مساعدة تفوق ٢ بليون دولار على مدى السنوات الخمس القادمة إلى البلدان المنخفضة الدخل، بما فيها من بلدان في أفريقيا.

وتعزز اليابان التعاون الأفريقي – الآسيوي من خلال عملية مؤتمر طوكيو. ومن المشاريع الرمزية في هذا المجال ”الأرز الجديد من أجل أفريقيا“. وتود اليابان أن ترى تشاطُر الأفارقة وغيرهم لتجارب التنمية في شرقي آسيا. وبطبيعة الحال، سيتعزز تعاون القطاع الخاص من أجل التنمية في أفريقيا من خلال عملية مؤتمر طوكيو.

وختاما، أود أن أؤكد أنه لن يكون هناك استقرار ولا ازدهار في العالم في القرن الحادي والعشرين ما لم تُحسم مشاكل أفريقيا. ورغم القيود الصارمة التي تحيط بمساعدات اليابان الإنمائية الرسمية، لا تزال اليابان عازمة على العمل مع أفريقيا. وفي نفس الوقت، لا يمكن استدامة التنمية فترة طويلة ما لم تتصد البلدان الأفريقية للتحديات وتعتبرها تحدياتها. ونرجو أن تؤكد هذه الجلسة من جديد عزم أفريقيا على التنفيذ المنتظم للشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا وعزم المجتمع الدولي على دعم هذه الشراكة. وتود اليابان أن تجدد التزامها بالمضي قدما مع أفريقيا، يداً في يد، للوصول إلى اجتماع مؤتمر طوكيو الثالث في تشرين الأول/أكتوبر من العام القادم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد بيتر تيش، رئيس وفد أستراليا.

السيد تيش (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أستراليا ترحيبا حارا بالشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا. وتعتقد أستراليا أن هذه الشراكة الجديدة تعبر عن رؤية أفريقية موحدة لمستقبل أفريقي جديد وعن مجموعة من المبادئ لتحقيق تلك الرؤية. وقد وضع الأفارقة هذه الشراكة التاريخية الجديدة من أجل الأفارقة. وهي جديرة بالدعم القوي إذ أنها تقوم على أساس مبادئ الحكم السياسي والاقتصادي السديد والديمقراطية والنمو الاقتصادي الذي يعتمد على السوق.

وتعترف الشراكة الجديدة أن المسؤولية الأساسية عن إنقاذ أفريقيا من الفقر تقع على عاتق أفريقيا نفسها. ولهذا، فهي تختلف اختلافا نوعيا عن المبادرات السابقة التي تستهدف تعزيز التنمية في أفريقيا إلا أنها قد أخفقت، للأسف، في بلوغ هدف التنمية المستدامة.

وتُثني أستراليا على زعماء أفريقيا الذين يتطلعون إلى المستقبل ويعترفون بأنه لا بد من دعم التنمية بالتزام صارم بالمعايير الدولية للحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وإرساء السلم والأمن.

ومن الضروري أن يجري تحقيق هذه المبادئ السامية من خلال الالتزام الحقيقي من جانب البلدان الأفريقية بتنفيذها، والأمر الأهم، من خلال دعم بقية المجتمع الدولي لهذا المسعى. وستكون هذه الالتزامات أساسية في مساعدة أفريقيا على تهيئة بيئة تمكِّن الاستثمار الجديد والنمو

الاقتصادي من النجاح. كما أنها ستساعد على منع وإنهاء الصراعات المسلحة المزمنة وعلى التغلب على التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال التنمية.

ومما يثلج صدر أستراليا الالتزامات المتجسدة في الإعلان المعني بالديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والتجاري الذي أصدره رؤساء دول الشراكة الجديدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ومما يبعث على التفاؤل كذلك الآلية الأفريقية لاستعراض النُظراء. والتنفيذ المبكر والمنتظم لهذه المبادئ سيؤكد مصداقيتها ويشكل جزءا أساسيا لنجاح الشراكة الجديدة. ولا بد أن نقول إن العكس سيكون صحيحا أيضا.

وتركيز الشراكة الجديدة على ضمان وجني منافع المزيد من تحرير التجارة ينم عن رؤية واضحة وهو أمر ضروري ويثلج صدورنا. فتحرير التجارة يمثل أهم خطوة يمكن اتخاذها للمساعدة على استئصال شأفة الفقر وتشجيع التنمية المستدامة.

أستراليا من كبار دعاة تحرير التجارة، وعلى وجه الخصوص في مجال الزراعة، وهو قطاع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية. وما فتئنا ندعو منذ وقت طويل لإنهاء المعونات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو. إن هذه المساعدات ليست باهظة جدا فحسب – حيث أن المبلغ المنفق عليها يزيد على الناتج الاقتصادي للبلدان الأفريقية مجتمعة – بل إنها أيضا ضارة جدا بالنسبة لآفاق التنمية في أفريقيا. وستواصل استراليا العمل مع شركائها من البلدان النامية لإنشاء نظام تجاري دولي عادل في مجال المنتجات الزراعية بما في ذلك في جولة الدوحة التجارية.

ومع أن تحرير التجارة والنمو بقيادة القطاع الخاص يكتسيان أهمية بالغة، فإننا ندرك أهمية برامج المساعدة الإنمائية. إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديد خطير للتنمية وسيبقى محورا أساسيا بالنسبة لبرنامج استراليا للمساعدة الإنمائية لأفريقيا. وأولويات استراليا الأخرى، وهي الحكم الرشيد والتعليم بما في ذلك العمل عن طريق الجامعة الكمبيوترية الأفريقية في نيروبي، والجهود التي ترمي إلى سد الفجوة الرقمية، كلها ذات أهمية بالنسبة لأولويات الشراكة.

وتوفر الشراكة سبيلا واعدا وعمليا من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. والتحدي الذي يواجهه الأفارقة بل الذي نواجهه جميعا في المجتمع الدولي هو توحيد جهودنا من أجل نجاح هذه الشراكة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن تستمع الجمعية العامة إلى خطاب سعادة السيد ناصر بن عبد العزيز النصر، رئيس وفد قطر.

السيد النصر (قطر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعبر لكم عن سروري البالغ لترؤسكم هذه الجلسة رفيعة المستوى للجمعية العامة للنظر في كيفية تقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم، نيابة عن حكومتي، بالشكر الجزيل إلى المجتمع الدولي للثقة الغالية التي أولاها لدولة قطر وتكريمه لها بعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة، والذي تمخض عن خطة الدوحة للتنمية. وتنبثق أهمية هذه الخطة من أنها أرست الأساس لإجراء مفاوضات مكثفة وهامة بشأن طائفة عريضة من المسائل في مجال التجارة وتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وتدفق الاستثمارات والمعونات وتخفيف عبء الديون وبناء القدرات.

وجدد المؤتمر تأكيده بقوة على المبادئ والأهداف المحددة في اتفاقية مراكش التي وضعت أسس منظمة التجارة العالمية. كما تعهد المؤتمرون برفض استخدام الحماية

التجارية، تأكيدا للدور الرئيسي الذي يمكن للتجارة الدولية أن تلعبه في تعزيز التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، وإقرارا بحاجة جميع شعوبنا للاستفادة من الفرص المتزايدة ومكاسب الرخاء التي يوفرها النظام التجاري متعدد الأطراف. كما وفَّر المؤتمر الفرصة للمشاركين لتكريس اهتمام خاص للعديد من المشاكل في البلدان الأفريقية والبلدان النامية على وجه الخصوص، وللعقبات الهائلة التي تقف في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

ولقد تحققت في مؤتمر الدوحة بعض المكاسب الإيجابية التي مكنت الدول الأقل نموا، وغالبيتها العظمى من أفريقيا، والدول النامية الأخرى بما فيها الأفريقية من اكتساب مجموعة مهمة من التنازلات التي تقف بوجه سلع البلدان النامية، وخاصة في مجال السلع الزراعية، التي تشكل الصادرات الرئيسية للدول الأفريقية، والخدمات. وتم تبنّي برنامج عمل محدد يمتد حتى عام ٢٠٠٥، اشتمل على طلب إلى مدير منظمة التجارة العالمية بأن يقدم تقريرا بنهاية عام ٢٠٠٢ عن تنفيذ برنامج العمل.

والمجتمع الدولي، خاصة بعد صدور تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871)، يبدي اهتماما خاصا بالقضايا الأفريقية التي تتراوح بين صنع السلام وبناء صرح السلام بعد نهاية الصراع، والنمو والتنمية المستدامة وتعبئة الموارد من أجل تنمية أفريقيا. ونحن في هذا السياق نقدر ونثمن كثيرا مجهودات الأمين العام ومبادراته لإنهاء الصراع وبناء السلام في أفريقيا، وتخفيف وطأة المعاناة الناجمة عن هذه الصراعات.

والمشاكل في أفريقيا لا تقتصر على الحروب والصراعات فقط، بل أيضا تشمل الكثير من الميادين الاقتصادية والاجتماعية، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، أن ٤٤ في المائة أو ما يزيد من سكان أفريقيا يعيشون في فقر مدقع، وأن انتشار الأمراض المعدية والأوبئة، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يهدد سكان القارة بأكملها، وأن الملاريا وغيرها من الأمراض المتوطنة في أفريقيا لا تزال تهدد أرواح الملايين. ونحن في هذا الصدد أيضا نقدر ونثمن جهود المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة بما فيها منظمات بريتون وودز لتقديمها المساعدة للبلدان الأفريقية في مجالات شتى منها التنمية البشرية المستدامة والصحة والتعليم وإرساء قواعد الحكم الرشيد، وتعزيز القدرات لإدارة المؤسسات المالية والتجارية ومشاريع إدارة الاقتصاد الكلي والشفافية ومحاربة الفساد.

إن جهود الدول الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة وحل المشاكل المتقدم ذكرها تحول دونها أعباء خدمة الديون التي هي في مجملها تفوق الدخل الإجمالي للقارة من السلع والخدمات، بما يقدر بأكثر من ٣٠ في المائة.

ومع الأهمية القصوى والحاجة الملحة للدعم الدولي وزيادة المساعدات الرسمية للتنمية لتصل إلى مستوى التزام ٠,٧ في المائة من الدخل القومي، الذي قطعته الدول المتقدمة النمو على نفسها في مؤتمرات عدة آخرها مؤتمر مونتيري. إلا أن البلدان الأفريقية ذاتها هي التي تستطيع قبل أي طرف آخر أن تتغلب على التحديات العاجلة التي تواجه القارة الأفريقية.

وعلى صعيد الأمم المتحدة، سرنا كثيرا أن قرار لجنة التنسيق الإدارية بعدم إطلاق أي مبادرات جديدة وضرورة مواءمة المبادرات المتعلقة بأفريقيا أوجد قناعة تامة لدى الزعماء الأفارقة بالعمل نحو إنشاء الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

واستشعارا منهم بمسؤولياتهم وتقديرا منهم للدور الذي ينبغي على حكوماتهم القيام به في مواجهة هذه

التحديات عقد بعض الزعماء الأفارقة في عام ١٩٩٩ اجتماع قمة استثنائية في سرت في ليبيا، حضره عدد من زعماء بعض الدول الأفريقية، وتمخض عن إقرار إعلان سرت بإنشاء الاتحاد الأفريقي وبعث مؤسساته. وفي اجتماع القمة الأفريقية في لوساكا عام ٢٠٠١ تم رسميا إعلان قيام الاتحاد الأفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية.

وبتصميم متجدد، تم إقرار مفهوم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وتم إنشاء آلية لتنسيق ومواءمة المبادرات المتعددة من أجل أفريقيا. ومما يبشر بجني ثمار أهداف هذه الشراكة التصميم الذي أبداه الزعماء نحو إنهاء الصراعات والحروب واستتباب الأمن والسلم وإرساء قواعد الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كشروط يلزم توافرها من أجل التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي الأونرابل أرخون ج. ب. سينغ، وزير الدولة للشؤون الخارجية في نيبال.

السيد سينغ (نيبال) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه المستحق لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

إن أفريقيا قارة غنية تقطنها شعوب فقيرة. فالطبيعة كانت دائما سخية مع أفريقيا. لكن الفقر أهلك الجزء الأعظم من سكانها. والجوع وأمراض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والدرن الرئوي تفترس السكان. والصراعات قد أنهكت قوى القارة الأفريقية. والإذلال والاستغلال يزيدان من فداحة الأذى الذي لحق بها.

وتود نيبال أن تثني على الشعوب الأفريقية وهي تشرع في مهمة استعادة كرامتها وتغيير مصيرها. لقد وقفنا مع أفريقيا في كفاحها ضد الاستعمار والفصل العنصري. ونقف الآن مع أفريقيا وهي تخطو خطوة كبيرة نحو تغيير مستقبلها مع إطلاق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

والشراكة الجديدة هي استجابة أفريقيا الطموحة والقوية للتحديات العديدة التي تواجهها. وهذه شراكة يقودها ويملكها ويديرها الأفارقة أنفسهم، وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق العديد من الأهداف: حل الصراعات، وتعزيز الديمقراطية، وضمان التنمية، وتحسين الحكم. وفي الحقيقة، هذه أكبر مبادرة اتخذت سعيا إلى تحقيق السلام والرخاء على الصعيد الإقليمي.

إن تنفيذ الشراكة الجديدة سيكون اختبارا لعزم وتماسك القيادة والإدارة في أفريقيا. والحاجة إلى إشراك الحكومات وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية ستجعلها عملية معقدة. إذ أن قيود الموارد والمطالب المتنافسة ستستلزم ترتيبا دقيقا للأولويات.

ولابد من إيلاء اهتمام عاجل للصراعات والجوع والفقر ووباء نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا لإنقاذ الأرواح والتهيئة لإحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية والعدالة.

وآلية استعراض النظراء أداة فعالة لتحقيق الانضباط الجماعي. ولأنها آلية حساسة سياسيا، فهي تقتضي الكثير من الشجاعة والإقدام، فضلا عن الضمانات اللازمة لعدم استخدامها بشكل انتقائي.

ولا بد من اتخاذ ترتيبات مؤسسية واسعة النطاق وفعالة لتنفيذ الشراكة الجديدة.كما ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يوفر حلقة الوصل الهيكلية.

وفضلا عن جهود أفريقيا ذاتها، سوف تحتاج أفريقيا إلى دعم خارجي إضافي كبير حتى يمكن تحقيق النتائج المتوخاة. ومما يثلج الصدر، أن القارة الأفريقية من مؤتمر قمة الألفية إلى مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ، لاقت

أصداء إيجابية. وقد أصبح الوفاء بهذه التعهدات ضرورة ملحة.

وتناشد نيبال الشركاء في التنمية أن يمارسوا إرادتهم السياسية للوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بتوفير المساعدة الإنمائية، والإعفاء من الديون، وفتح الأسواق وبناء القدرات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا. فالعالم مدين بواجب لابد أن يؤديه للقارة الأفريقية بوصفها مهد الإنسانية وضحية التاريخ.

والنهوض بالتعاون بين دول الجنوب سيكون أساسيا كذلك في تحسين أوضاع القارة الأفريقية. ومنظومة الأمم المتحدة جديرة بالتقدير والعرفان لمساعدتها أفريقيا من خلال تنفيذ برامجها ولفت أنظار العالم إلى هذه القارة. ولابد لها أن تضاعف جهودها في هذين المجالين وأن تيسر التعاون بين دول الجنوب.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إننا جميعا نتشاطر إنسانية مشتركة ومصيرا مشتركا في هذه القرية العالمية. والفطرة السليمة تملي علينا التآزر من أجل السلام والرخاء والعدالة في أفريقيا وفي شتى بقاع العالم. ونيبال مستعدة للعمل من أجل بلوغ هذه الأهداف النبيلة ومن أجل نجاح الشراكة الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السفير لي هو – جن ، ممثل جمهورية كوريا.

السيد لي (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في التشديد على أهمية هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى المكرسة للتنمية في أفريقيا. لقد شهد العام الماضي بوادر تغيرات هيكلية وسياسية هامة في مجال التنمية الأفريقية مع إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وتحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

ووفدي يثني على الشراكة الجديدة هذه لالتزامها بملكية البلدان الأفريقية فرادى وجماعات لتنميتها. وهاهي الشراكة الجديدة تمضي قدما الآن من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، فيما فشلت مبادرات أخرى في إرساء أسس سليمة. وفي هذه المرحلة، من الأهمية بمكان أن نتصدى للتحديات الماثلة وأن نتعاون من أجل التوصل إلى حلول بناءة.

والتحدي الأول أمام التنمية الأفريقية يكمن في الصراعات والحروب الأهلية. ونحن نرحب بتقييم الأمين العام بأن الأمن لا بد أن يكون في مقدمة أولويات الشؤون الأفريقية وأن المبادرات الاقتصادية للشراكة الجديدة لا بد أن تعزز من خلال مؤسسات قوية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها. وحيث أن الشفافية والديمقراطية من المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي سليم، فإن الحكم الرشيد عنصر أساسي آخر للتنفيذ الناجح للشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بآلية استعراض النظراء التي تنطوي عليها الشراكة الجديدة، والتي بموجبها سيكون الزعماء الأفارقة مسؤولين أمام بعضهم بعض عن تنفيذ مبادئ الحكم الرشيد.

وحجر الزاوية في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هو الشراكة الجديدة بين البلدان الأفريقية والمجتمع لدولي والأمم المتحدة، فضلا عن الشراكة فيما بين البلدان الأفريقية ذاتها. وإطار السياسة العامة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا يبرز بوضوح أهمية ملكية البلدان الأفريقية لتنميتها. وعلى هذا الأساس، ينبغي على صعيد البلد ترجمة أولويات الشراكة من البيانات البلاغية إلى سياسات وبرامج وطنية ثابتة. وينبغي للحكومات الأفريقية أن تدلل على التزامها بالشراكة وذلك بأن تخصص في ميزانياتها الوطنية الموارد المالية الكبيرة اللازمة لبدء ودعم برامج الشراكة الجديدة.

وسيتمثل دور الأمم المتحدة في الشراكة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية ذاتها. وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ملزمة بأن تزود البلدان الأفريقية بالمعرفة والخبرة الفنية المتوفرتين لديها بخصوص هذه المسائل.

ومن المهم أن تنتهج الأمم المتحدة نهجا شاملا يعالج مسائل السلام والأمن والحكم الرشيد واستئصال الفقر والنهوض بحقوق الإنسان من حيث دعمها للشراكة.

وكما أكدت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بالشراكة، وذلك بتقديمه الدعم والمساعدة الماليين في عملية بناء القدرات. ونحن نشجع زيادة مساعدة التنمية الرسمية لتتواكب مع الالتزامات المالية للبلدان الأفريقية إزاء برامجها الوطنية ذات الصلة بالشراكة. كما نود أن يبذل المجتمع الدولي جهودا من أجل توسيع وصول السلع الأفريقية إلى الأسواق تشجيعا للتجارة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم للبلدان الأفريقية خبراته في مجال تنمية الموارد البشرية. ويكتسي هذا التعاون أهمية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أصبح وسيلة لا غنى عنها لتوزيع منافع العولمة.

وما فتئت جمهورية كوريا تواصل جهودها من أجل تزويد البلدان النامية بخبراتها ومعارفها الفنية في مجال التنمية. وتشارك جمهورية كوريا في عدد من البرامج بتركيز خاص على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونساعد في بناء مراكز إقليمية للمعلومات والاتصالات اللاسلكية وندعم مختلف مشاريع التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا.

وختاما، تود جمهورية كوريا أن تجدد التزامها بتقديم المساعدة اللازمة للبلدان الأفريقية أينما أمكن ذلك. ونحن واثقون من أن الالتزام القوي والإرادة السياسية للبلدان الأفريقية، تعززهما الاستجابة الفعالة للمجتمع الدولي، سيساعدان الشراكة على إحراز تقدم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن تستمع الجمعية العامة إلى خطاب سعادة السيد جبريل فالديس، رئيس وفد شيلي.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): من دواعي شرفي الخاص أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لأفريقيا. وعلى الرغم من البعد الجغرافي، إن شيلي على ثقة وثيقة بالقارة الأفريقية منذ بداية عملية إنهاء الاستعمار في الهيئات التي أنشأتها الأمم المتحدة لذلك الغرض.

كذلك فإننا كلما وجدنا في مجلس الأمن نركز بصفة خاصة على مشاكل القارة الأفريقية، ونفعل كل ما في وسعنا لكي ندلي بدلونا إلى جانب منطقتنا والمجتمع الدولي سعيا لإيجاد حلول للمشاكل والصراعات التي تواجهها أفريقيا.

بيد أننا نجتمع في هذه المناسبة لهدف مختلف. إن هذه المبادرة الجديدة هي في المقام الأول اقتراح من الأفارقة ومن أجل الأفارقة، وينبغي أن تفهم على هذا الأساس.

وحكومة شيلي تعطي أهمية وأولوية كبريين للشراكة. ولهذا السبب نود أن نضم أنفسنا في الإعراب عن تقدير وتأييد وتشجيع المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية بمناسبة هذه المبادرة.

إن هذه المبادرة – من داخل القارة ذاتها – نتيجة مباشرة لعمل مؤسسات مثل الاتحاد الأفريقي. وهي تضع أفريقيا القرن الحادي والعشرين في بُعد جديد يقوم على التزام متجدد من جانب الحكومات بتهيئة ظروفها الخاصة وجعلها تعمل من أجل رفاه شعوبها.

ونحن على ثقة – على أساس أهداف الشراكة بما في ذلك التنمية الاقتصادية الرامية إلى تقليل مستويات الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول سنة ٢٠١٥ على أقصى تقدير – بأن البلدان الأفريقية ستلقى دعما معززا من المجتمع الدولي لمواجهة الحاجات الملحة للقارة. وعلى هذا الأساس ستحتل أفريقيا المكانة اللائقة بها للاستفادة من الاقتصاد العالمي والعولمة.

بيد أنه لن يكون بالإمكان تحقيق أهداف الشراكة دون فتح التجارة وإنهاء المعونات التجارية التي تؤثر سلبا على المنتجات الأفريقية. وينبغي أن يقترن ذلك بالنهوض بالصادرات من المنطقة وبصفة خاصة في قطاعي الزراعة والمنسوجات. وبهذا يمكن للنمو، الذي سيجتذب الاستثمار الأجنبي اللازم، أن يسهم بدوره في تحقيق المزيد من النمو.

ومن المؤشرات الطيبة أيضا أن تتضمن الشراكة مجموعة من المبادرات ذات النطاق الإقليمي ببرامج هامة على صعيد القارة مثل المساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا.

ونرى أن عملية تنفيذ الشراكة تتيح مجالا لاستكشاف مبادرات تؤدي إلى توسيع علاقات أفريقيا مع بلدان أمريكا اللاتينية وخاصة مجموعة ريو. وبهذا الأسلوب يتولد حوار إقليمي يؤدي إلى صياغة أشكال ابتكارية جديدة من التعاون والمساعدة في مجالات السياسة العامة وتشجيع التجارة ومجالات أخرى يمكن الاستفادة فيها من خبرات أمريكا اللاتينية.

ويمكن تكليف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو مشترك بصياغة مقترحات للمضي قدما بهذه المبادرة. وتتمسك شيلي، على الرغم من أنها بلد صغير في الساحة العالمية، بموقفها الثابت – إلى جانب أعضاء آخرين في المجتمع الدولي – تأييدا لتعزيز تعددية الأطراف من خلال تنفيذ عمل مشترك يسمح بإيجاد سياسات تساعدنا في إرساء عالم أكثر تقدما وإنصافا وأمنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن تستمع الجمعية العامة إلى خطاب سعادة السيد أوتش بورث، رئيس وفد كمبوديا.

السيد أوتش (كمبوديا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أقدم لكم أحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأنا على ثقة بأن الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، بفضل قيادتكم الحكيمة وتوجيهاتكم، ستكون مثمرة وناجحة وتسهم في إيجاد حلول للقضايا العديدة التي تواجهنا.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئ الحكومات الأفريقية التي بدأت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا لاستئصال شأفة الفقر ووضع بلدانها، فرادى وعلى نحو مشترك، على طريق النمو والتنمية المستدامين. إن البدء بعملية الشراكة، بالاقتران بمولد الاتحاد الأفريقي، سيعطي دونما شك دفعة قوية لأفريقيا في سعيها للنمو الاقتصادي السريع وتأمين انخراطها السريع في عملية العولمة.

نجتمع اليوم للتعبير عن تأييدنا الكامل للشراكة. إن هذه الدورة تعقد في الوقت نفسه مع الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩١.

بيد أن الشراكة فريدة من حيث أنها نشأت وتطورت على يد الأفارقة ومن أجل الأفارقة أنفسهم. ونود أن نؤكد أن هذه المبادرة لديها فرصة كبيرة جدا للنجاح.

وتتمثل تجربتنا في كمبوديا في أنه، رغم امتناننا الشديد لشركائنا الدوليين لمساعدتهم كمبوديا على التحرك

قدما للأمام، لا يمكن تحقيق المصالحة الحقيقية والسلام والتنمية ما لم نقرر نحن الكمبوديين أن نفعل ذلك بأنفسنا.

ونحن شديدو الامتنان لأشقائنا الأفريقيين على هذه الفرصة لاستعراض خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الأمم المتحدة، حتى يمكن أن تلقى تأييد المجتمع الدولي وحتى نستطيع صوغ شراكة حقيقية جديدة مع أفريقيا تحقيقا للفعالية في تنفيذ الشراكة الجديدة.

وتحاول الشراكة الجديدة إيجاد أشكال جديدة للتعاون بين أفريقيا والعالم المتقدم. وهي تسعى لتكوين شراكة حقيقية، تقوم على المساءلة المتبادلة، بين أفريقيا وشركائها الخارجيين. وتتجلى في الشراكة الجديدة رؤية بعيدة المدى ترمي إلى التشجيع على النهوض بسلامة الحكم، وإنهاء صراعات أفريقيا وحروبها، واستئصال شأفة الفقر، ووضع البلدان الأفريقية فرادى وجماعة على طريق التنمية المستدامة.

ويتضمن تقرير الأمين العام مقترحات محددة بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونرحب بهذه العلاقات، التي ستحدث على الصُعد القطرية والإقليمية والعالمية. ونرجو أن تزداد أواصرها قوة. وقد قُطعت تعهدات في الاجتماعات الرفيعة المستوى بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام صادرات البلدان النامية، وإعادة توجيه النظامين المالي والتجاري على الصعيد العالمي تشجيعا للتنمية.

بيد أنه أعلنت تعهدات كهذه من قبل. وما يلزمنا الآن هو العمل. ويجب الوفاء بالتعهدات، الأمر الذي انعدم للأسف في الماضي سواء على الصعيد العالمي أو في أفريقيا على وجه الخصوص. وينبغي أن يُنظر إلى الأهداف والأولويات المحددة في الشراكة الجديدة في سياق جملة أمور، من بينها الغايات والأهداف التي اتُّفق عليها في مؤتمر قمة الألفية وبسطت في إعلان الألفية، وفي مؤتمرى مونتيري والدوحة، وفي الاجتماعات المتعلقة بأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. ونظرا لأننا خرجنا في كمبوديا مؤخرا من فترة طويلة الأمد من الصراع والاضطرابات، فنحن ندرك الصلة بين منع نشوب الصراعات وتعزيز التنمية المستدامة.

(تكلم بالانكليزية)

ونعرب عن شكرنا للأمين العام لعمله على أن تضطلع ١٢ من الشخصيات البارزة بالتقييم المستقل لخطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ولتقديمه تقريرا عنها للجمعية العامة في الوثيقة (A/57/156). وننوّه مع الارتياح بما أُحرز من تقدم هام في تنفيذ هذه الخطة في مجالات الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وتطوير القطاع الخاص، وتعزيز المجتمع المدني، والتعاون الاقتصادي، والتكامل الإقليمي. بيد أننا نلاحظ انعدام التقدم من وجوه عدّة في بعض المجالات الأخرى، كمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحل مشكلة ديون أفريقيا، وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي، وغير ذلك من تدفقات القطاع الخاص، وإمكانية الوصول للأسواق، والزراعة، والأمن الغذائي، وتنويع السلع الأفريقية، ويعزى هذا إلى نقص الدعم الخارجي للخطة.

لذلك فإننا نحث المجتمع الدولي الآن، ولا سيما البلدان المانحة، على مواصلة تقديم المعونة لأفريقيا من خلال مساعدة الشراكة الجديدة، وعلى الإسراع في الواقع بتقديم هذه المساعدة بالتخفيف من عبء الديون، وزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبإتاحة سبل وصول الصادرات الأفريقية للأسواق. وينبغي أن تكتمل عملية المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة

بالديون، الرامية إلى التخفيف من عبء الديون، ببذل جهود أخرى لإيجاد استراتيجية دائمة لخلاص أفريقيا من الديون. ويتضمن التقرير عن استعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد أيضا مقترحات لطرائق التعاون مع الشراكة الجديدة. ومن المفيد دائما التعلم من الأعمال الناجحة، مع تفادي أخطاء الماضي.

وأرى أن أشقاءنا الأفريقيين، بما لهم من إصرار رفيع المستوى وتفانٍ، سيسهمون بالتأكيد في الجوانب الرئيسية من النجاح في تنفيذ الشراكة الجديدة بغرض تحقيق السلام والاستقرار والرخاء لجميع الأخوة الأفريقيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أذكّر بأن الجمعية قد وافقت على وضع حد زمني مدته خمس دقائق لجميع البيانات التي سيدلَى بها في هذه المناقشة، وأناشد جميع المتكلمين الباقين الالتزام بتلك المدة.

ستستمع الجمعية الآن إلى بيان صاحب السعادة السيد سوراجاك كاسيمسوفان، مستشار وزير الشؤون الخارجية ورئيس وفد تايلند.

السيد كاسيمسوفان (تايلند) (تكلم بالانكليزية): تضم تايلند صوتها إلى سائر المجتمع الدولي في الترحيب بعزم أشقائنا الأفريقيين القوي على توطيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي شُرع فيها في عام ٢٠٠١. كما نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تهانينا لجميع البلدان الأفريقية على افتتاح الاتحاد الأفريقي في ١٠ تموز/يولية من هذا العام.

ويتجلى في جلسة اليوم العامة الرفيعة المستوى التي تعقدها الجمعية العامة للنظر في كيفية تقديم الدعم للشراكة الجديدة ما توليه البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة من أهمية كبرى لأفريقيا ولما تبذله من جهود لإيجاد حلول محلية للتحديات السياسية والاقتصادية. وترمز جلسة اليوم لإرادة المجتمع الدولي والتزامه بالتعاون مع أفريقيا في جهدها المبذول للتغلب على الظروف الشاقة التي جلبت المشقة والإحباط لشعب هذه القارة العظيمة زمناً طال أمده.

وقد اعترف المجتمع الدولي ومختلف المجموعات، بما فيها مجموعة الثمانية، بطابع الشراكة الجديدة الفريد وبإمكانية إيجادها حلولاً فعالة للتحديات التي تواجهها أفريقيا. وليست الرؤية المتمثلة في الشراكة الجديدة بوصفها عملية تسير بقوة دفع أفريقية تعمل في شراكة مع المجتمع الدولي، وتركيز هذه الرؤية على الديمقراطية والتنمية والإدارة، سوى عنصرين من العناصر الكثيرة التي تجعل الشراكة الجديدة شيئا مختلفا عن المبادرات السابقة ويحتمل أن يشكل إطارا أكثر دينامية ومصداقية يتم التوصل ضمن نطاقه إلى نتائج ملموسة.

ومن دواعي سرورنا أن نعرب عن دعم تايلند للشراكة الجديدة واستعدادنا لتوثيق التعاون مع أشقائنا الأفريقيين على تحقيق الأهداف والطموحات الواردة في إطار الشراكة الجديدة.

وتعلق تايلند أهمية كبيرة على أفريقيا ضمن سياستنا المتمثلة في التطلع غربا وترحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي حدثت في هذه المنطقة. وقد تطلعنا دائما إلى تعزيز علاقاتنا القائمة بالبلدان الأفريقية وتكوين علاقات جديدة على أساس المنفعة المتبادلة. ويتجلى اهتمامنا بأفريقيا أيضا في المساعدة التقنية التي قدمناها على مر السنين لعدة بلدان أفريقية في مجالات محددة نتمتع فيها بالدراية الفنية، كالزراعة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة العامة، والتعليم، وتنمية الموارد البشرية.

وستضيف الشراكة الجديدة بعدا جديدا ودينامية أكبر لعلاقتنا بأفريقيا. ومن مجالات التعاون التي يمكن استكشافها مجال التعاون الثلاثي، الذي يمكن لتايلند فيه،

بالاشتراك مع الجهات المانحة، أن تقدم المساعدة الفنية المناسبة لفرادى البلدان الأفريقية، وفقا لاحتياجاتها، في مجالات محددة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة العامة، والزراعة.

ونرجو للإجراءات والبرامج المحددة المضطلع بها في إطار الشراكة الجديدة، وللأنشطة والمشاريع القائمة ضمن أطر أخرى، أن يكمل بعضها بعضا، وأن تثمر جميع المبادرات المتصلة بتنمية أفريقيا على الصُعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي فتجلب السلام الدائم والتقدم الاجتماعي والمزيد من الرفاهية لأبناء أفريقيا.

ولكن نجاح الشراكة الجديدة يتوقف، في نهاية المطاف، على الإرادة السياسية للبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، لا سيما مجتمع المانحين، لمواصلة المسيرة وإقامة شراكة قادرة على البقاء ودائمة. وإن الإمكانيات والاحتمالات المستقبلية للشراكة الجديدة وللقارة الأفريقية العظيمة هائلة. وستقوم تايلند بدورها في حدود إمكانياتها، بالعمل مع المجتمع الدولي، في التعاون مع أفريقيا للمساعدة على تحقيق هذه الإمكانيات والاحتمالات. ففي عالم متعولم، حيث التحديات التي تواجهها قارة واحدة تمثل في نهاية المطاف تحديات عامة للبشرية كلها، من المؤكد أنه لا يمكننا أن نعمل ما هو أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد فيليبي باوليو، رئيس وفد أوروغواي.

السيد باوليو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): تعرب أوروغواي عن أملها الصادق في أن تكون هذه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) بداية مرحلة جديدة يحمل فيها المجتمع الدولي راية مكافحة الفقر في أفريقيا بكفاءة أكبر ويحقق نتائج أفضل وأكثر فاعلية في التشجيع على إحلال سلام دائم وتنمية مستدامة في القارة.

لم يسفر التعاون، بصيغته القائمة حتى الآن، عن نتائج تتناسب مع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي أو الموارد التي استخدمت. ويوفر برنامج الشراكة احتمالات جديدة ومشجعة لاستئصال شأفة الفقر من القارة ووضع البلدان الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامة بغية وضع نهاية لتهميشها في عملية العولمة.

وبرنامج الشراكة الجديدة اقتراح أفريقي محض واسع النطاق، يشتمل على المجالات السياسية والاقتصادية. وسيوجه إجراءات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي نحو أولويات التنمية في المنطقة، وهي الأولويات التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية المعقود عام ٢٠٠٠.

ومن الواضح أن أوروغواي، التي تمر حاليا بأزمة اقتصادية ومالية حادة جدا يتطلب حلها أيضا تعاونا خارجيا، لا تستطيع أن تلتزم تجاه الشراكة الجديدة بجهود تعاون طموحة أو أن تساهم بموارد مالية. إلا أن بلدي، الوفي لالتزامه بالتعددية، سيظل يشارك في جهود التعاون الدولية من أجل التنمية في حدود إمكانياته الحقيقية.

والواقع، أن أوروغواي تشارك في العديد من عمليات حفظ السلام، وهذا ما دأبت على فعله على مدى ٥٠ عاما، اقتناعا منها بأن إقامة سلام دائم مسألة ضرورية للتنمية – في أي منطقة في العالم – لأن السلام والأمن يرتبطان ارتباطا وثيقا لا انفكاك فيه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي القارة الأفريقية، جرى نشر قوات عسكرية وقوات شرطة وموظفين مدنيين أيضا من أوروغواي في رواندا وليبريا وموزامبيق وأنغولا وسيراليون والصحراء

الغربية. وكانت آخر مشاركة لنا، ساهمنا فيها بأكبر عدد من القوات وهي مشاركة ما زالت مستمرة منذ سنتين، هي مشاركتنا في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تمثل أوروغواي فيها المساهم الأكبر، حيث تقدم ١ ٥٠٠ عسكري من الرجال والنساء، كما تقدم أجهزة ومعدات للنقل. وتشتمل مساهمتنا أيضا على توفير نظم لتنقية المياه مصنعة في أوروغواي، ثبت أنها تعمل على نحو مرضٍ تماما، مما يحل مشاكل خطيرة ناتجة عن شح المياه الصالحة للشرب في عدة مناطق في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد وقّعنا مؤخرا اتفاق تعاون ثنائي مع أنغولا يتعلق بالزراعة والمواشي لنقدم لهذا البلد مساعدة تكنولوجية وقدرة فنية في مجالات زراعة المحاصيل والمواشي وصناعات الألبان وتكنولوجيا إنتاج البذور ومكافحة أمراض النباتات وسن تشريعات لحماية صحة النباتات والري وموارد المياه.

ويجب أن نتأكد من أن جهود المجتمع الدولي ستقابل بتدفق مضمون للموارد لضمان نجاح هذه الجهود، وذلك وفقا لما اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية. ونأمل أن تحقق هذه المبادرة الأهداف التي حدّدت وأن نفخر بتحقيقها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد جيسان فيليب جانغوني – بي، رئيس وفد كوت ديفوار.

السيد جانغوني – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): من دواعي السرور أن نلاحظ أن بوسع أفريقيا، في سعيها المشروع لتحقيق التنمية المستدامة، أن تعتمد على المجتمع الدولي. وتعلق أفريقيا، التي تضم أكبر عدد من البلدان النامية، أملاً كبيراً على مجموعة الأنشطة والتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لكفالة تحقيق التنمية المستدامة، والتي تحتاج إليها أفريقيا للإفلات من براثن حلقة الفقر.

ومما لا شك فيه أن أخذ تدابير الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) في الحسبان يظل حتى الآن أهم عنصر في عملية مكافحة الفقر. وبرنامج الشراكة ككل برنامج وضعه الأفارقة أنفسهم في إطار الاتحاد الأفريقي ويأخذ في الحسبان وضعهم الخاص. ويوفر برنامج الشراكة الجديدة سلسلة من التدابير لمكافحة الفقر بفعالية بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لشعوب أفريقيا. ولتحقيق هذه الغاية، علق الأفارقة آمالهم بشكل خاص على تنمية إقليمية متكاملة يدعمها القطاع الخاص بصورة أساسية.

والشراكة الجديدة آلية مصممة لتيسر، في جملة أمور، قيام شراكات بين الشمال والجنوب بهدف تحقيق تنمية مستدامة في أفريقيا. وهي تهدف إلى تشجيع استثمارات دولية جديدة في الوقت الذي تشجع فيه احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية.

والفصل الثالث من خطة تنفيذ مؤتمر قمة جوهانسبرغ مكرس للشراكة الجديدة، مما يؤكد دعم المجتمع الدولي لها.

وتود كوت ديفوار أن ترحب أيضا باعتماد مجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية (مجموعة الثمانية) في مؤتمر قمتها الأخير، المعقود في كاناناسكيس في كندا، خطة عمل تكون أساسا لتعزيز التعاون والشراكة بين المجموعة وأفريقيا.

وكوت ديفوار مقتنعة أيضا بأن تنفيذ جميع الأطراف المعنية الفعال والمتواصل لاستنتاجات وتوصيات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعني بالتجارة المعقود في الدوحة، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في

جوهانسبرغ، سيسهم في تحقيق الأهداف التي حددت في مجالات النمو والتقدم والتنمية والاستقرار السياسي والسلم في أفريقيا.

ولقد حان وقت العمل، لأن التفكير بدون عمل لا يجدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيدة إيرما لويمبان توبينغ – كلاين، رئيسة وفد سورينام.

السيدة لويمبان توبينغ – كلاين (سورينام) (تكلمت بالانكليزية): حضرت إلى هنا اليوم بالنيابة عن حكومة وشعب بلدي، سورينام، لكي أعرب عن التضامن وأتعهد وأحتفي به، وهو التضامن مع حكومات وشعوب القارة الأفريقية، ومع شقيقاتنا وأشقائنا الذين – كما قال زعماؤهم خلال المناقشة العامة – عقدوا العزم على الخلاص من الفقر والجوع والمجاعة والأمراض المدمرة والفتاكة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، والتركيز على تطوير البنية التحتية وقطاعات الصحة والتعليم وحماية البيئة والتكنولوجيات الحديثة وسياسات الطاقة الرشيدة وإمكانية الوصول إلى الأسواق النامية والنمو الاقتصادي والشراكات القوية بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وعقدوا العزم أيضا على بناء ثقافة قوية ودائمة للسلام والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والمساءلة، بوصفها أضمن طريق – وفي حالات عديدة أسرع طريق – نحو التنمية البشرية المستدامة.

وتشعر سورينام بالمسؤولية تجاه أفريقيا والشعب الأفريقي لأننا نشترك في تاريخ واحد. إذ ينحدر جزء كبير من سكان بلدنا من أفريقيا ولا تزال طبولنا تتكلم نفس اللغة. لقد ذهب الأفارقة إلى سورينام وشعروا بأنهم في ديارهم، وذلك لأن ثقافتينا متشابهتان كثيرا. ونحن سعداء باستضافة صيادي أسماك أفارقة في بلدنا لأنهم يتقاسمون معنا معرفتهم، وهو ما يعزز قطاع صيد الأسماك لدينا.

ونحن حاضرون هنا أيضا بصفتنا ممثلين لحكومة وشعب بلدي، سورينام، لتهنئة شقيقاتنا وأشقائنا من القارة الأفريقية والمجتمع الدولي برمته على الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وعلى مولد الاتحاد الأفريقي وتصميمهم القوي على تقديم التزام لأفريقيا وتنمية أفريقيا وإثبات أن أفريقيا تستطيع في نهاية المطاف أن تصبح نموذجا حقيقيا للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، على أساس ثرواتها الثقافية والاقتصادية ومواردها الطبيعية والبشرية الثمينة.

وإننا نهنئ أفريقيا على التضامن المتزايد بين قادة وشعوب أفريقيا – وهو تضامن تجلى بصفة خاصة خلال المناقشة العامة، عندما انضممنا إلى صفوف طويلة من المتكلمين، ارتدى الكثيرون منهم ملابس أفريقية جميلة، وذلك للإعراب عن تهانينا.

وتود سورينام أن تعرب عن تضامنها مع البلدان الأفريقية وأن تدعم مبادرات مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لأن بلادنا، برغم ثرائها بالموارد الطبيعية والقدرات البشرية، تعاني من صعوبات مماثلة على صعيد التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. وإننا نخوض نفس المعركة ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ونشعر بألم بلدان أفريقيا، التي ترى غاباتها تختفي وأرضها الزراعية الخصبة تتحول إلى صحراء. ونشاطر الكثيرين من الشعوب الأفريقية قلقها إزاء عدم إمكانية حصولها على مياه نظيفة للشرب وعلى الصرف الصحي المعقول. وإننا نشعر بأحزان الشعوب الأفريقية، خاصة المسنين والنساء والأطفال، الذين يعانون من الحروب.

وهناك حاجة إلى تلقي دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والبلدان المانحة، بالعمل في

شراكة حقيقية، وضخ كميات كبيرة من الاستثمارات الخارجية بغية تلبية احتياجات أفريقيا، كما تجسدها أهداف الألفية الإنمائية – وهي الأساس لتنمية أفريقيا والعالم بأسره – كما قال الأمين العام كوفي عنان بفصاحة في خطابه صباح اليوم. ولقد جعلنا ندرك صباح اليوم أنه إذا لم تتحقق التنمية الاقتصادية لأفريقيا فلن تكون هناك، ولا يمكن أن تكون، تنمية بشرية مستدامة للعالم.

ومن المعروف تماما أن البلدان النامية لا تستطيع أن تلبي احتياجات شعوبها بالاعتماد على مواردها المالية. ولا بد أن تتلقى المساعدة في ذلك. ولم نعد بحاجة إلى تلقي الدعم بالأقوال، إذ حان وقت الأفعال الحقيقية.

ولقد شجعتنا زيارة الأمين العام كوفي عنان إلى عدة بلدان أفريقية مؤخرا وألهمتنا للمشاركة في هذه الجلسة رفيعة المستوى. ويجب في الحقيقة أن نتحمل المسؤولية بعضنا عن بعض، خاصة الفقراء والضعفاء والمقهورين، بصفتهم أعضاء رفاقا في أسرة إنسانية واحدة، كما قال الأمين العام في افتتاح مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

إن الحاجة إلى الدعم والشراكة هي التي جعلتنا نشارك في تقديم مشروع القرار المعني بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وينبغي أن نفعل أكثر من تقديم الدعم بالكلام. لذلك لا بد أن نضافر جهودنا بنشاط حتى نضمن تمتع الشعوب الأفريقية بحقها في التنمية – حقها الإنساني في العيش بكرامة واحترام. إننا نريد أن نرى أفريقيا تزدهر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد ميلوس الكالاي، رئيس وفد فنزويلا.

السيد الكالاي (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): أود قبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أؤكد لكم على تعاون وفدي الكامل معكم، وعلى أطيب تمنياته بالنجاح وأنتم تباشرون مسؤولية إدارتكم لأعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

ونرحب بعقد الجمعية العامة لهذه الجلسة العامة رفيعة المستوى للنظر في كيفية دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ويشارك المجتمع الدولي في هذا الجهد بروح متفائلة. وهذا نهج مبتكر يستهدف تحقيق أهداف ذات أهمية كبيرة لسلم وأمن شعوب أفريقيا.

لقد صاغ الزعماء الأفارقة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بوصفها رؤية مشتركة ديناميكية، وهم مقتنعون تماما بواجبهم الملح بخفض حدة الفقر وتوجيه بلدانهم، فرادى وجماعيا، نحو التنمية المستدامة، مع المشاركة بنشاط في الاقتصاد العالمي وصنع القرار السياسي على الصعيد الدولي.

والرؤية هي قيام أفريقيا موحدة وقوية تقر بضرورة بناء شراكة بين الحكومات وجميع عناصر المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب والقطاع الخاص، بوصفهم الأطراف الرئيسية في تحقيق تلك الأهداف وفي تعزيز التضامن والترابط.

ونلاحظ بحماسة أن الأفارقة عازمون على تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجهها القارة من حيث التخلف والاستبعاد في المجال الاجتماعي – الاقتصادي.

وتعد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مصدرا للإلهام، لأنها تستند إلى مبادئ وقيم الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وتعزيز السلام والأمن والاستقرار باعتبارها شروطا أساسية مسبقة لتحقيق التنمية وإدماج القارة في الاقتصاد العالمي.

ومع أنه قد طرحت في الماضي مبادرات كانت ترمي إلى نفس الأهداف المفصح عنها اليوم بحزم في مبادرة الشراكة الجديدة، فإن هذا الجهد الجديد لبلوغ هدف التنمية

والتغلب على أكثر مشاكل التنمية قهرا في المنطقة، يختلف جوهريا عن جهود الماضي.

ومن خلال مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتولى الأفارقة بأنفسهم تصميم البرنامج الذي سيوجهه ويديره الأفارقة ذاتهم. وهي تعزز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في البحث عن أشكال جديدة للتعاون، وتحديد المصالح مع العالم المتقدم النمو على أساس مراعاة الشواغل والفوائد المتبادلة. وكل هذا في ظل خلفية الصلة الواضحة بين التنمية والاستقرار، وعلى أساس قوة الدفع التي ولدتها منظومة الأمم المتحدة لبلوغ هذا الهدف بمساعدة المنهجيات الجديدة التي يجري طرحها.

واسمحوا لي أن أشير إلى أنني، بصفتي رئيسا لمجموعة الـ ٧٧، أشعر بسرور خاص لأن بوسعي أن أؤكد أننا، كتعبير عن التضامن، أيدنا الإعلان الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة رفيعة المستوى.

وفنزويلا يحدوها وطيد الأمل في أن يُكتب النجاح لهذا الميثاق واسع النطاق لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وأن يكون مثالا يُحتذى ومصدر إلهام للمجتمع الدولي، مما يتيح له دراسة الخطوات وعمليات الاستعراض التي سيتعين الاضطلاع بها في المستقبل، مع الاحترام والاعتبار الواجب للقارة الأفريقية.

وينبغي أن تحظى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالمكانة اللائقة في إطار منظومة الأمم المتحدة حيث أرسي الأساس، من خلال جهود منسقة، للقيام بعمل متناسق ومستمر ومنسق فيما بين الهيئات الرئيسية، وحيث يجري تنفيذ أنواع مختلفة من المبادرات والبرامج التي تتناول مجالات وقطاعات ذات أولوية بالنسبة لأفريقيا.

ومن خلال الدعم الدولي للشراكة الجديدة والتنفيذ المنهجي لبرامجها، سيسهم المجتمع الدولي في حسم المشاكل والحالات الحرجة التي تواجه شعوب أفريقيا، وهكذا يحل السلام والأمن اللذان يتوق إليهما الجميع.

إن مبادرة الشراكة الجديدة، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي – الذي تعرب له حكومة فنزويلا أيضا عن تأييدها وعن تمنياتها بالنجاح الكامل – سيوفران الأسس السليمة لتحقيق الأهداف المقترحة. ونؤمن بأن نجاح الشراكة الجديدة سيفتح إمكانيات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسيوجد آليات خلاقة وواعدة للتعاون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

وستواصل بلادي عن كثب رصد تطور هذه المبادرة، انطلاقا من اقتناعها بأن آلياتها وبرامجها سيتم تنسيقها على نحو يؤدي إلى بناء واقع جديد، وفقا للمبادئ التوجيهية لمؤتمر قمة الألفية، التي أقرها رؤساء دولنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة محماني مايغا، مستشار وزير الشؤون الخارجية في مالي ورئيس وفدها.

السيد مايغا (مالي) (تكلم بالفرنسية): لقد اختارت الجمعية العامة أن يكون دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا موضوعا لهذه المناقشة، وأود، بادئ ذي بدء، أن أشدد على الأهمية الخاصة التي يعلقها بلدي على هذه المبادرة التي تفتح أمام أفريقيا فرصة جديدة في وقت تحاول فيه تلك القارة أن تستهل الألفية الثالثة بإرساء الأسس للتنمية المستدامة من خلال نهج مبتكر.

والواقع أنه إزاء حالة التخلف التي تشهدها القارة في قطاعات عديدة، وارتفاع مستوى مديونيتها، والصراعات والكوارث الطبيعية والظروف الصعبة التي تمر بها شعوبها، أخذ زعماء أفريقيا السياسيون زمام المبادرة ليعكسوا هذا

الاتجاه، فوضعوا خطة للتنمية انطلاقا من روح جديدة، وهي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذه الرؤية الجديدة لأفريقيا جديدة، مدعومة بالتزام سياسي عبر عنه القادة الأفارقة بكل وضوح، ترتكز على الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحدد استراتيجية للتنمية تركز على أربعة قطاعات ذات أولوية هي: الهياكل الأساسية، والزراعة، والتعليم، والصحة. وهذه المبادرة التي أعدت بكاملها على أيدي الأفارقة لتحسين ظروف معيشة الأفارقة، هي في الواقع خطة إنمائية شاملة ومتكاملة تتناول أولويات أفريقيا، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وأهداف هذه الخطة محددة بوضوح، وهي تتمركز حول قيم الديمقراطية والإدارة السليمة وتخفيض مستوى الفقر والقضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وصون السلام – وكلها عوامل ستسهم في تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

وباعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تعد إطارا استراتيجيا شاملا وحقيقيا يعبر عن الخيارات الإنمائية التي حددتها أفريقيا لنفسها في إطار الاتحاد الأفريقي، تكون القارة الأفريقية قد أوضحت أنها ترغب من الآن فصاعدا في أن تصبح شريكا كاملا بكل ما في الكلمة من معنى في المجتمع الدولي، وتعتزم أن تضطلع بدورها كاملا في سياق دولي يتسم بعولمة الاقتصاد.

ومع ذلك، فإن الجهود التي تبذلها أفريقيا ذاتها، أيا كان مبلغ أهميتها، لن تأتي بالنتائج المرجوة إذا كانت لا تستفيد من بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، ومن دعم متماسك وثابت من المجتمع الدولي، وكذلك من تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ.

وفي هذا الصدد، تمثل التدابير المتخذة في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ المنعقد في كاناناسكيس، أول استجابة من جانب هذه المجموعة لعملية إنعاش أفريقيا عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالمثل، نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بأن يزيد تدريجيا مستوى مساعدته الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. كما نرحب بقرار حكومة الولايات المتحدة بأن تزيد بدرجة كبيرة المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة إلى البلدان النامية، وتسهل وصول سلع الدول الأفريقية إلى أسواق الولايات المتحدة، على النحو الممنوح لها من خلال قانون إتاحة النمو وتوفير الفرص لأفريقيا.

ونعرب عن رغبتنا الصادقة في أن تعطى هذه المبادرات الشخصية مضمونا ملموسا حتى تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، لأن حالة أفريقيا تتطلب القيام بجهود خاصة.

ويتعين على الأطراف المعنية وشركاء أفريقيا أن يصادقوا على المبادرة الأفريقية ويقدموا لها دعمهم الكامل. ذلك أن مختلف الالتزامات التي سيقطعونها في هذا الصدد ستسمح لأفريقيا بأن تمضي قدما وتبني مستقبلها لكي تُدمج نفسها بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي وتعمل جاهدة من أجل رقي الإنسانية.

إن جهود الدول الأفريقية تحتاج حقا إلى بيئة دولية مؤاتية، وهذا يعني ضمنا وجود تدفقات كافية للاستثمار المباشر الأجنبي في تلك البلدان، على أن يتم توزيعها بشكل أفضل. ويجب أيضا أن تحظى متطلباتها الإنمائية بمزيد من المراعاة في برامج عمل منظمة التجارة العالمية. وستكون هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإلى تدابير محددة لتخفيف عبء الديون، وإلى تنسيق وتعزيز النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي الشامل.

ووفد بلادي مقتنع بضرورة أن نعمل معا من أجل مساندة ما أبدته الحكومات الأفريقية من إرادة سياسية وروح واقعية في قرارها بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية قاسية، حتى تحيي أملا جديدا في نفوس رجال ونساء أفريقيا الذين عقدوا العزم على تحمل نصيبهم من المسؤولية عن تنمية قارتهم.

وفي هذا الصدد، تمثل مبادرة الشراكة الجديدة فرصة لأفريقيا، وهي في خضم آلام ميلادها الجديد، لأن تواجه التحديات التي تفرضها العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومالي يحدوها وطيد الأمل في أن تتيح هذه الدورة إرساء الأساس للاهتداء إلى حلول لمشاكل أفريقيا، التي هي أيضا مشاكل العالم بأسره. وستسهم مالي كذلك في المناقشات المقبلة التي ستجري بشأن هذا الموضوع، وخاصة في الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد حسمي أغام، رئيس وفد ماليزيا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): تهنئ ماليزيا أفريقيا قادة وشعوبا على مبادرتها بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

نحن نرى أن الشراكة الجديدة جهد شجاع لوقف تهميش أفريقيا من عملية العولمة والتكامل في الاقتصاد العالمي. والشراكة الجديدة تعبير عن التزام قادة أفريقيا وشركائهم ببناء ثقافة قوية ودائمة، تتسم بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية والنمو الاقتصادي المستدام. وهي تعزز الشعور بالواقعية وبالإلحاح المطلوبين لهذه المهمة بغية تقديم إطار عمل موحد وأفريقي لتنمية القارة في المستقبل. وهي تمثل جهدا أفريقيا عازما على أخذ مصيرها في يدها، بالشراكة مع المجتمع الدولي.

وقد شدد إعلان الألفية على الحتمية الدولية للاستجابة للاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ونحن، لذلك، نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل لمبادرة الشراكة الجديدة من خلال مساعدة الأفارقة في جهودهم لاقتلاع جذور الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي، بصورة ملحة، أن يعطي دعمه القوي للديمقراطيات البازغة في أفريقيا، بغية تشجيع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع الصراعات وتدعيم الاستقرار السياسي وضمان تدفق يعول عليه من الموارد لعمليات حفظ السلم.

إن اقتلاع جذور الفقر مطلب لا غنى عنه للتنمية المستدامة. وتعتقد ماليزيا أن أفريقيا، أكثر من أي مكان آخر، تتطلب تحقيق هدف اقتلاع جذور الفقر المتفق عليه في إعلان الألفية. وستواصل ماليزيا تأدية دور متواضع في تدعيم التعاون مع البلدان الأفريقية من خلال برامجنا التدريبية. وسنواصل تبادل وجهات النظر مع شركائنا الأفارقة بشأن تعزيز برامج تعاوننا وشراكتنا، بما في ذلك عن طريق إجراء حوار لانغكاوي الدولي.

وفي سياق التعاون بين الجنوب والجنوب، ستواصل ماليزيا تشجيع قطاعها الخاص على أداء دور فعّال في الترويج لعلاقات اقتصادية أوثق مع البلدان الأفريقية من أجل المصلحة المتبادلة. ونحن نأمل أن يتحقق ذلك من خلال تهيئة بيئة تؤدي إليه على أساس من ”نهج الشراكة الذكي“ الذي تشترك فيه الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبالنظر إلى التحديات العديدة لتنفيذ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وهو الهدف المتمثل في تخفيض عدد المصابين بسوء التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فمن

المحتم أن تتوقف الاتجاهات الحالية صوب التصحر وتدهور الأرض وينعكس مسارها من خلال المساعدة المالية الضرورية ونقل التكنولوجيا. ونحث المؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمي على زيادة تمويل القطاع الزراعي بدرجة كبيرة بغية التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

إن اختبار أي مبادرة يكمن في تنفيذها. وقد ظل الافتقار إلى أعمال المتابعة والوسائل الضرورية للتنفيذ عاملا مقيدا لتحقيق المبادرات السابقة لدعم أفريقيا. ولكي تستطيع أفريقيا تحقيق الغرض الوارد في إعلان الألفية بشأن تخفيض مستوى الفقر، يتعين سد فجوة في الموارد تقدر سنويا بما يزيد على ٦٠ بليون دولار. ويجب بذل جهود جماعية لتعبئة الموارد التي تحتاج إليها أفريقيا بشدة، محليا ودوليا على حد سواء. خاصة من خلال تنمية الموارد البشرية، وتنويع منتجات أفريقيا وصادراتها، وزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وتدفقات رأس المال الخاص، وتحسين البنية التحتية. ونعتقد أن بناء البنية التحتية شرط مسبق ضروري للنمو الاقتصادي المستدام. وبالنظر إلى العوائق التي تواجه البلدان الأفريقية، نحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص البلدان المانحة، على مساعدة تنمية البنية التحتية الأفريقية والمساعدة على تحقيق التنفيذ الكامل للشراكة الجديدة.

ولا يمكن تحقيق عالم آمن ومأمون إذا ما ظلت أفريقيا، وهي جزء لا يتجزأ ومهم من العالم كله فريسة للفقر والعوز. ومبادرة الشراكة الجديدة هي جهد جاد صمم على بذله القادة الأفارقة وشعوبهم لتخطيط مستقبلهم بأنفسهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤدي دوره وأن يظهر دعمه الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة إذا ما كان لأفريقيا أن تحقق إمكاناتها وتفي بالوعد بإقامة عالم أكثر إنسانية واستقرارا للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد أدولفو أغيلار سينسر، رئيس وفد المكسيك.

السيد أغيلار سينسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إن عقد هذه الجلسة العامة اعتراف واضح بحقيقة أن تنمية أفريقيا هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق مجتمع الأمم بأكمله. وهي أيضا اعتراف بأن الجهود ينبغي أن تركز على المهام والبرامج ذات الأولوية التي تحددها بلدان أفريقيا بنفسها.

إن الأفارقة هم سادة مصيرهم بأنفسهم، والأمر متروك لهم لرسم مسارهم. ولذلك فإن المكسيك ترحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) بوصفها رؤية للقادة الأفارقة الديمقراطيين الجدد، وثمرة إرادة جماعية جديدة للبحث عن الشفافية وسيادة القانون، وتعبيرا عن عزم جميع الأفارقة على العمل معا.

والشراكة الجديدة إشارة إلى المجتمع الدولي طال انتظارها للتعبئة، بدون أي عذر أو تأخير، لمواجهة الالتزامات التي طال أمدها. و لم نفعل أي شيء حتى الآن أتى بالنتائج التي كنا نأمل فيها. وعلى الرغم من إقرار برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، فإن إجمالي الناتج المحلي أقل بكثير من الهدف المحدد، ويظل الوضع الاجتماعي مبعثا للقلق. فهناك العديد من الأسباب لهذا الفشل؛ ويجب علينا معالجتها.

وبوجود الشراكة الجديدة أصبح لدينا الآن أداة واستراتيجية وقضية. والأمر متروك للبلدان الأفريقية لتضيف إليها المضمون، ولتعزز الديمقراطية، ولتنفذ الاقتراح الواضح بأن تعمل معا. ولذلك، فنحن نرحب بتأسيس الاتحاد الأفريقي. ومن الضروري لأعضاء هذه الجمعية والأمم المتحدة إيجاد الموارد المكملة والاستثمارات الضرورية بغية

توفير فرصة الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والمعرفة. والفرق بين نجاح الشراكة الجديدة وفشلها يكمن تماما في جودة ومجال واستمرارية الارتباط الاستراتيجي الذي نستطيع أن نوجده لها. وبذلك أعني الارتباط الاستراتيجي بين جميع هيئات هذه الجمعية وبين وكالات الأمم المتحدة؛ وهي ارتباط استراتيجي مع مؤسسات بريتون وودز وارتباط استراتيجي مع الحكومات والشركات والجامعات والمجتمع المدني ووسائط الإعلام.

وفي إطار العمل هذا تضع اللجنة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من حالات الصراع، وأيضا الفريق العامل الخاص المعني بمنع الصراعات في أفريقيا وحلها الذي أنشأه مجلس الأمن، تدابير الدعم لأفريقيا ويجري تنفيذها بالمشاركة المنسقة من جميع هيئات الأمم المتحدة.

وتؤيد المكسيك هذه القضية. ومشاكل أفريقيا هي مشاكلنا التي نواجهها جميعا وذلك بسبب مصدرها وأهميتها ونتائجها. ولا شك في أن المجتمع الدولي مدين لأفريقيا.

ونجاح برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) سيكون ضروريا لبناء نظام دولي جديد. إن تنمية أفريقيا واشتمالها القائمين على أساس جديد لعملية العولمة يعتمدان إلى حد كبير على قدرة الإنسانية على مواجهة التحديات الجديدة واستغلال الفرص التي يتيحها عصرنا.

وأفريقيا هي المكان الذي ينبغي أن نختبر فيه عزمنا على منع الحروب وتحقيق إجراءات لسلام عادل ودائم تمكن بموجبها معالجة الأسباب العميقة للصراع. إنها القارة التي ينبغي أن ندلل فيها على إرادتنا الجماعية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وإعادة إدماج اللاجئين والأشخاص المشردين في حياة كريمة ومنتجة، وضمان احترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، واستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وخفض معدلات وفيات الأطفال، واحترام حقوق الأقليات، والانخراط الكامل للنساء في الجهود الجماعية لتحقيق الرخاء والتنمية.

إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي انعقد في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، ومؤتمر الأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في روما، واجتماع مجموعة الدول الصناعية الثماني في كندا، كلها منتديات نجم عنها التعهد بالتزامات في وقت سابق من هذا العام لضمان أن تترجم أهداف ألفية التنمية إلى واقع في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بموجب القرار الذي اتخذ في وقت سابق من هذا الصباح في الجلسة العامة العاشرة، أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سعادة السيد إيفان سيمونوفتش.

السيد سيمونوفتش (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشترك بالنيابة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المناقشات العامة حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويرحب المجلس بهذه الفرصة للإسهام في المناقشات الدائرة حول أفريقيا التي تشكل تنميتها المستدامة أولوية عالية لأعضائه.

ويسعدني أن أقول إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع الذي عقده بعد بضعة أيام من انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا العام الماضي، كان في طليعة الهيئات، إن لم يكن أولها، التي رحبت بإنشاء الاتحاد الأفريقي وكذلك بهذه المبادرة الهامة للغاية التي صاغتها وتتملكها أفريقيا.

وواقع الأمر أن المجلس قد خصص الجزء الرفيع المستوى من اجتماعه في العام الماضي لموضوع ”دور الأمم المتحدة في دعم البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة“.

وتمخض ذلك الاجتماع عن عدة رسائل هامة بالنسبة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وأيضا بالنسبة للمناقشات العامة حول الشراكة الجديدة. وساد توافق قوي في الآراء على وجود عدم اتخاذ مبادرات جديدة بشأن أفريقيا ولكن على منظومة الأمم المتحدة عوضا عن ذلك أن تتقدم برد فعال ومنسق على تلك المبادرة مستخدمة إياها كإطار لدعم تلك المنطقة.

وظهر أيضا اتفاق عام على الأهمية الحيوية للسلام والديمقراطية والحكم الصالح كأسس للتنمية المستدامة في أفريقيا، وعلى الحاجة إلى توجه شامل ومتكامل نحو السلام والتنمية على المستويين القومي ودون الإقليمي.

وليست هناك حاجة لدى أفريقيا إلى مساعدة المجتمع الدولي أشد من حاجتها إلى المساعدة في مجال منع الصراع وبناء السلام. ويسرني أن أقول إن المجلس أنشأ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ فريقا استشاريا مخصصا بشأن البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات. وسيكون هذا الفريق صغيرا ومرنا وسيتقدم إلى المجلس بالمشورة حول كيفية ضمان أن تكون مساعدة المجتمع الدولي دعما لأي بلد معني كافية ومتسقة ومنسقة وفعالة بدرجة جيدة. وسوف يسخر المجلس وظيفته التنسيقية لدعم الجهود عبر منظومة الأمم المتحدة بطريقة عملية من أجل معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لبناء السلام بعد الصراع وكذلك لتركيز الاهتمام والموارد اللازمة لفرادى البلدان.

وكما أعلنت في ختام الدورة الموضوعية للمجلس هذا العام، طلبت غينيا - بيساو إنشاء فريق استشاري مخصص، وهي مسألة سيبحثها المجلس عما قريب.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأركز الانتباه على بعض الاتجاهات المقلقة. هناك أدلة متزايدة على أن معظم البلدان الأفريقية، وخاصة منها الأقل نموا، لن يستطيع تحقيق العديد من أهداف مؤتمر قمة التنمية ببلوغ عام ٢٠١٥. ويرجع هذا في معظمه إلى نقص الموارد المالية اللازمة، وضعف القدرات المؤسسية على تنفيذ خطط العمل المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف، والآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والصراع في بعض البلدان.

وفي متابعة المجلس لنتائج مؤتمر تمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، وهي المسؤولية المهمة التي أوكلت إليه، سيعمل المجلس بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز على ضمان كفاءة معالجة مسائل الديون، والوصول إلى الأسواق، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وكلها مسائل ذات أهمية حيوية للإنعاش الاقتصادي لأفريقيا.

ويسعدني أن أفيدكم بالعلم بأن أفريقيا كان لها مكان الصدارة هذا العام في المناقشات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي كان موضوعها إسهام تنمية الموارد البشرية، وخاصة الصحة والتعليم، في عملية التنمية. وتألف فريقان على مستوى رفيع لمناقشة وضع أفريقيا بالنسبة لجوانب الموارد البشرية من أهداف مؤتمر قمة الألفية للتنمية بوجه عام، وبالنسبة للجوانب المرتبطة بالصحة في تلك الأهداف بوجه خاص. وأعرب المتكلمون عن قلق شديد لأن غالبية البلدان الأفريقية، في ضوء الاتجاهات الحالية، لن تحقق هذه الأهداف. ولذا فقد أيد البيان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامج الشراكة الجديدة

تأييدا قويا لجهوده في بلوغ أهدافه في تنمية الموارد البشرية من بين غيرها من الأهداف.

وأود في ختام كلمتي أن أؤكد أن المجلس سيضطلع بالتزاماته التي وعد بها في مناقشاته الرفيعة المستوى عام ٢٠٠١ وهي أنه سيبذل كل ما تدعو الحاجة إليه لضمان التنمية المستدامة في أفريقيا. ونيابة عن المجلس، أحث شركاء أفريقيا على أن يجددوا الالتزام الذي اضطلعوا به في المناقشات الرفيعة المستوى بشأن التنمية المستدامة في أفريقيا.

وأتطلع إلى العمل مع الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية وأعضائه في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د - ٢٠) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ ومقرر الجمعية ٤٧٥/٥٦ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي الرئيس السابق للجمعية العامة، سعادة السيد عمارة إيسي.

السيد إيسي (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): خصصت الجمعية العامة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه عام ١٩٨٦ دورة استثنائية لأفريقيا واتخذت فيها قرارا بشأن برنامج العمل للأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠. وبعد ست عشرة سنة، خصصت الجمعية العامة أيضا دورة استثنائية لأفريقيا وللشراكة الجديدة بصورة خاصة. لذلك أود بصفتي الرئيس المؤقت للاتحاد الأفريقي أن أشكر أعضاء الجمعية العامة والأمين العام على ما أظهروه من اهتمام بأفريقيا.

لقد بعث برنامج العمل للأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا بعض الأمل في أفريقيا. إلا أن الالتزامات لم يُعمل بها، وفشل البرنامج، واعتمدت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ويقول تقرير فريق الخبراء إن النقص في التزام العناصر الأساسية في التنمية هو أحد أسباب عدم تنفيذ البرنامج الجديد.

ومنذ ذلك الحين، ماذا شهدنا؟ ٣٥ بلدا من بين أقل البلدان نموا وعددها ٤٩ بلدا موجودة في أفريقيا. وفيها ٥ ملايين لاجئ و ١٥ مليون مشرد، ويعيش نصف سكانها على أقل من دولار واحد يوميا. وقد أفاد الأمين العام، كوفي عنان، أن نصف مجموع وفيات العالم منذ عام ١٩٩٦ تحدث في أفريقيا. فماذا بوسعنا أن نفعل اليوم؟

أفريقيا تعرف الفقر. وهي قارة غنية أهلها فقراء. ولعل الفشل في الماضي هو الذي دعا رؤساء الدول إلى صياغة شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي عبارة عن برنامج اعتمده الاتحاد الأفريقي في البداية في لوساكا عندما كان يعرف باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

وتأتي الشراكة الجديدة نتيجة لكل ما تعلمناه من دروس من أيام فشلنا. ولن أناقش هذا الأمر الآن بالتفصيل الموسع. فكما يقول المثل ”إذا كانت لنا رؤوس فلا حاجة إلى ارتداء القبعة على الركب“. وقد أفاض الرئيس أوباسانجو والرئيس وداي والرئيس مبارك وغيرهم في شرح الملامح الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعتقد أن الجميع أصبحوا يفهمونها. فقد شرحت في باريس وفي داكارو كاناناسكيس. وقمنا بشرحها في كل مكان، وكانت موضوع اجتماع في قاعة مجلس الوصاية.

وأرى أن الشراكة الجديدة هي اليوم أمل الاتحاد الأفريقي. ولن يكون فلاح للاتحاد الأفريقي إلا بنجاحها. فالمسألتان ترتبطتان ارتباطا وثيقا. ونحن ندرك أن أفريقيا تستفيد من دروس الفشل في الماضي. والشراكة الجديدة

تستند إلى مفهوم جديد. و لم تعد أفريقيا تمد يدها بالسؤال. لقد درست أفريقيا الوضع وتعرف أفريقيا ما عليها أن تفعله. فبعد ٤٠ عاما من الاستقلال بلغنا الرشد. وأعتقد أننا جميعا نعرف أن ''الله يساعد الذين يساعدون أنفسهم''. وأفريقيا تريد أن تساعد نفسها، وأفريقيا تنتظر المساعدة الدولية التي تحتاجها لتأمين تنميتها.

وكما نعلم جميعا، فأفريقيا قارة بالغة الثراء. ونعلم أننا في هذا العالم المعولم لا نجد واحات مزدهرة في صحراء الفقر. ولن يكون نجاح الشراكة الجديدة نجاحا لأفريقيا فحسب، بل سيكون نجاحا للمجتمع الدولي بأسرة. وأفريقيا تحتاج إلى أن تبنى. ونحن متأكدون أن نجاح أفريقيا اليوم إنما هو نجاح يمكن أن يقارن بنجاح أوروبا. فأوروبا شهدت حروب المائة عام وحرب الثلاثين عاما. ويسرت خطة مارشال تنمية أوروبا. وأثق اليوم إن الاتحاد الأفريقي سيتمكن من الاضطلاع بدوره. وأملنا أن يتم الوفاء بالوعود التي قطعت في محافل على الساحة العالمية وأن يشهد الغد اتحادا أفريقيا راسخا وقادرا على الإسهام في السلام العالمي. هذا هو أملنا، وأتوجه بالشكر إلى كل المشاركين على كلماتهم الرقيقة عن الاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د - ٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون ريتشاردسون، رئيس الوفد المراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد ريتشاردسون (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): مثلما ذكرت الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي، أعرب الاتحاد الأوروبي منذ البداية الأولى عن تأييده التام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي نراها منبرا أفريقيا حقيقيا، لا لمجرد التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضا للتمكين السياسي. واللجنة الأوروبية تؤيد القيم السياسية الواردة في صلب الشراكة الجديدة، التي يراها الاتحاد الأوروبي مقابلة للمكونات التي لا غنى عنها في أي سياسة إنمائية فعالة وهي: صلاح الحكم، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه العناصر شروطا أساسية لا غنى عنها للتنمية المستدامة في القارة ولإيجاد بيئة أيسر سبيلا إلى السلام والاستقرار.

كذلك نرى أن تكوين الاتحاد الأفريقي وتنفيذ الشراكة الجديدة يمكن أن يعزز كل منهما الآخر في دفع القارة إلى الأمام. والقرار المتخذ في ديربان في تموز/يوليه بإنشاء مجلس للسلام والأمن وقوة أفريقية احتياطية، إنما يدل على مستوى الطموح الموجود في أفريقيا في هذا الصدد.

وبين الشراكة الجديدة والاتحاد الأفريقي خصائص هامة مشتركة: فهما يهدفان إلى إيجاد مستوى للحكم في عموم أفريقيا. واللجنة الأوروبية بطبيعتها الخاصة تفهم وتؤيد الرؤية والقيم المشتركة التي يسترشد بها هذا المستوى الجديد للحكم في كل أفريقيا، لأن هذه القيم هي نفسها التي ألهمت وأرشدت الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي في تشكيلهم لعملية التكامل الأوروبي، وتعد أنجح مثال لاتحاد أكثر وثوقا بين دول ذات سيادة.

وتقدر اللجنة الأوروبية تقديرا بالغا البعد الجديد للملكية والقيادة الأفريقية المعرب عنهما من خلال الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، والعزم الأفريقي الواضح على وضع إطار أكثر تماسكا لمواجهة التحديات الأساسية من قبيل السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

إن مستوى الحكم الجديد في عموم أفريقيا يحمل في طياته إمكانات إنمائية هائلة. وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية تشاركية مسألة حاسمة في هذه الدينامية الجديدة. والبيئة الاقتصادية والسياسية المعززة وزيادة التكامل

في الاقتصادات الأفريقية يمكن أن يكونا في رأينا عامل زخم لتحسين وتسريع تعبئة كل الموارد الإنمائية في الداخل والخارج، وزيادة التماثل بين مختلف البرامج الوطنية في البلدان المتجاورة.

ويتم تعاون الاتحاد الأوروبي مع أفريقيا من خلال الصكوك التعاقدية لاتفاق برشلونة الإنمائي للبحر الأبيض المتوسط وأوروبا، واتفاق كوتونو للشراكة، واتفاق التجارة والتنمية والتعاون بين أوروبا وجنوب أفريقيا، وكلها تفاوضنا عليها مع بلدان أفريقية. واللجنة مستعدة لدعم الشراكة الجديدة ذاتها باعتبارها عملية، ونحن مستعدون لتقييم وإعادة تقييم برامجنا في أفريقيا في ضوء الشراكة الجديدة، ولزيادة دعمنا للتكامل الإقليمي والقاري.

ومن المرجح أن تؤدي الشراكة الجديدة والاتحاد الأفريقي دورا هاما في المرحلة القادمة من الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. ويمثل المؤتمر الوزاري الأوروبي الأفريقي الثاني المقرر عقده في واغادوغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة الأوروبي الأفريقي المقبل المقرر عقده في لشبونة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ فرصة لإعطاء زخم سياسي جديد للحوار الأوروبي الأفريقي الذي بدأناه في القاهرة قبل عامين. والشراكة الجديدة فرصة جديدة هامة في سياق الشراكة الأوروبية الأفريقية. ونحن في الاتحاد الأوروبي نزمع اغتنامها مع شركائنا الأفارقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٣٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ والمقرر ٤٥٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية، السيد رضا بوعبيد.

السيد بو عبيد (المنظمة الدولية للفرانكوفونية) (تكلم بالفرنسية): تأتي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتويجا لسلسلة المبادرات الإنمائية الأفريقية شملت خطة عمل لاغوس، والإطار الأفريقي البديل للتكيف الهيكلي. وهي أيضا تهدف إلى أن تكون فترة راحة ثم بداية جديدة، فترة راحة لاتباع نهج جديد، وبداية جديدة للبعث المستدام لأفريقيا. ففي لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١ حينما اعتد هذه المبادرة الأفريقية رؤساء دول وحكومات أفريقيا كان لدينا في المجتمع الفرانكوفوني شعور بأن هذه لحظة هائلة في تاريخ القارة الأفريقية لحظة ليس لها نظير، لحظة تعبر بصورة رمزية سامية عن وجه أفريقيا الجديد، عن آمالها لنفسها والطموح الذي ترجوه لشعوبها.

ولدينا الآن برنامج عمل يرتكز على رؤية جديدة استراتيجية وهو برنامج ابتكرته وصممته وطورته وأدارته أفريقيا نفسها، آخذة في الحسبان الحقائق الواقعة في القارة. ويعترف فيه القادة الأفارقة بمسؤوليتهم الأساسية عن القضية ويقطعون التزاما رسميا على أنفسهم بالاضطلاع بجميع الإجراءات المطلوبة لوضع أفريقيا على طريق النمو والتنمية ولإدماج أفريقيا ضمن الاقتصاد العالمي.

ولا بد للمجتمع الدولي من مساعدة هذا الجهد بالقدر ذاته من الالتزام، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي لا تتحكم أفريقيا فيها إلا بقدر ضئيل. وأفكر بصفة خاصة في مشاكل التمويل والديون وإمكانية الوصول إلى الأسواق.

ولما كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تؤكد على ترابط السلام والديمقراطية والتنمية وتجعل إرساء الاستقرار والحكم الرشيد واحترام سيادة القانون شروطا من أجل تحقيق التنمية، فإن هذه الشراكة تحظى باحترامنا وتستوجب مؤازرتنا.

وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء التي تستهدف ضمان تماشي سياسات وممارسات الدول الأطراف مع القيم المكرسة في الإعلان

المعني بالديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات.

والمنظمة الدولية للفرانكفونية، التي تضم عضويتها ٢٩ بلدا أفريقيا، رحبت بهذه المبادرة من البداية وقررت أن تقدم الدعم لها. وتقدمنا بمقترحات لتحقيق هذا الغرض في مؤتمر قمة رؤساء الدول الأفريقية المعني بتمويل الشراكة الجديدة، الذي عقد في داكار في نيسان/أبريل الماضي. وبعض مقترحاتنا ينتج عما نلاحظه من تقارب بين الأولويات التي اختارتها الشراكة الجديدة وبين مجالات العمل ذات الأولوية للمنظمة الدولية للفرانكفونية. وتقع مقترحاتنا بصفة عامة في المجالات التالية.

فيما يتعلق بالسلام والأمن والحكم الرشيد، تضع تحت تصرف الشراكة الجديدة عملياتنا وبرامجنا، وبخاصة تلك المنبثقة عن إعلان باماكو الذي أصدرته البلدان الفرانكفونية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، مع التأكيد بصفة خاصة على تعزيز القدرات المؤسسية عن طريق الانتفاع بالشبكات المهنية والصكوك الموجودة. وطرحنا مع شركائنا في الشراكة الجديدة الأفكار خلال اجتماعين محددين، عقد أحدهما في داكار في نيسان/أبريل الماضي مواكبا مؤتمر القمة الأفريقي. وعقد الآخر مؤخرا بتاريخ ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في باريس بغية صقل هذه المقترحات وتحديد الطرائق المعينة لأنشطة البلدان الفرانكفونية فيما يتعلق بهذا الجانب الأساسي من جوانب الشراكة الجديدة.

وفيما يتعلق بامتلاك التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى البرامج التي ينفذها الآن المعهد الفرانكفوني للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والتدريب، والتي تعود بفائدة ضخمة على بلداننا الأفريقية الأعضاء. والتي تتماشى مع أهداف الشراكة الجديدة، فإن مؤتمرا على المستوى الوزاري للبلدان الفرانكفونية يعني بالمجتمع الإعلامي سيعقد عام ٢٠٠٣، تحضيرا لمؤتمر القمة العالمي المعني بالمجتمع الإعلامي المزمع عقده في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥. وستوفر أعمال هذا المؤتمر لأنشطة البلدان الفرانكفونية في هذا المجال توجيها أكثر دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

أما قضيتا الطاقة والبيئة فقد جرت تغطيتهما على نحو كاف عن طريق الأعمال التي اضطلعنا بها تحضيرا لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ والإطار الذي اخترناه للعمل فيما يتعلق بهذه القضايا، والذي سنسترشد به في برامجنا ذات الصلة خلال السنوات الـ ١٠ القادمة، كان مستلهما إلى حد كبير من الشواغل والمبادئ التوجيهية التي تبلورت في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأخيرا، فإن التعليم والثقافة مجالان تحظى المنظمة الدولية للفرانكفونية بتجربة مستفيضة فيهما. وتصمم هذه المنظمة وتنفذ برامجها المعنية بأفريقيا بالتعاون الوثيق مع وزارات التعليم، وبخاصة في أفريقيا. ومن نافلة القول أن هذه البرامج تتماشى مع الأولويات التي تختارها الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا.

وأود في الختام أن أضيف أن تضامن البلدان الفرانكفونية مع أفريقيا سيحتل مكان الصدارة في جدول أعمال مؤتمر قمة رؤساء الدول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة، المزمع أن يعقد في بيروت، لبنان، في غضون بضعة أسابيع. إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ستحتل مكان الصدارة في المناقشات المعنية بالقضايا الاقتصادية في مؤتمر القمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، كي يقدم شفويا موجزا للمناقشات التي دارت في الفريق غير الرسمي وكي يعرض أيضا مشروع القرار A/57/L.2/Rev.1.

الرئيس مبيكي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أقدم هذا التقرير الموجز عن المناقشة التي دارت في الفريق غير الرسمي حول موضوع ''شراكة المجتمع الدولي مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا''، التي دارت بعد ظهر اليوم مواكبة للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأود أن أشكر المشتركين الكثيرين، بمن فيهم رؤساء الدول والحكومات والوزراء ورؤساء الوفود والسفراء فضلا عن رؤساء وممثلي وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وأود أن أعرب بصفة خاصة عن تقديري لزملائي في الفريق، الرئيس أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا، والرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية، والرئيس عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، والسيد أحمد ماهر السيد وزير الشؤون الخارجية في مصر، الذي مثل فخامة الرئيس حسن مبارك، رئيس جمهورية مصر.

وقد أدار الجلسة باقتدار السيد مارك مالوك براون، رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

كانت المناقشة التفاعلية التي أعقبت الاستماع إلى كلمات أعضاء الفريق واسعة النطاق ودللت على الالتزام الدولي الكبير والمستمر بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وأكد ممثلو الدول الأعضاء من جديد دعم حكوماتهم لتنفيذ تلك الشراكة من خلال الالتزام بتوفير الموارد واتخاذ إجراءات أخرى، بما في ذلك تخفيض الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وفتح الأسواق أمام السلع والخدمات الأفريقية. لكنهم شددوا على الحاجة إلى الحكم الرشيد، والمساءلة، والشفافية، وسيادة القانون في البلدان الأفريقية. كما أكدوا على أن الحكم الرشيد أمر أساسي لجذب الاستثمارات. وقد شددوا كذلك على ضرورة التحرك قدما في تنفيذ الشراكة الجديدة، داعين إلى إقامة علاقة شراكة دولية أوسع دعما لذلك الجهد. وفي هذا الصدد، ذُكِرت خطة عمل مجموعة الثمانية بشأن أفريقيا كمثال على استجابة المجتمع الدولي لتنفيذ الشراكة الجديدة.

وتم التأكيد كذلك على الحاجة إلى المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية وعلى أهمية الملكية الأفريقية في التنفيذ الناجح للشراكة الجديدة. وفضلا عن ذلك، تم التشديد على الحاجة إلى تعميق الملكية الأفريقية من خلال إشراك المجتمع المدني والبرلمانيين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. واعتُرِف بأن المجتمع المدني في أفريقيا يفتقر إلى المقدرة، في كثير من الحالات، كي ينخرط بنشاط في النقاش بشأن عملية الشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد، طُلِبَ إلى المجتمع الدولي أن يساعد في بناء القدرات داخل المجتمع المدني. كما أُشير إلى أن الحكومات الأفريقية ذاتها بحاجة إلى زيادة التقوية فيما يتعلق ببناء القدرات في مجالات شتى.

وقد أعربت الوكالات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عن دعمها القوي للشراكة الجديدة. وأكدت على أنها نظمت أنشطتها في أفريقيا للاستجابة بشكل مباشر لأولويات تلك الشراكة. وأبرزت الوكالات والمنظمات تلك المجموعة الواسعة من الأنشطة التي اضطلعت بها دعما للشراكة الجديدة وتعهدت باستخدام الآليات التنسيقية القائمة للأمم المتحدة، خاصة على المستوى القطري، لدعم

تلك الجهود. وتعزيزا لأثر مشاركة وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ الشراكة الجديدة، وافقت الوكالات والمنظمات على ضرورة قيام تعاون أكبر فيما بينها، وعلى أنه ثمة حاجة إلى موارد أكبر بكثير لضمان تصدي أفريقيا لتحدياتها.

هذا تلخيص موجز للتقرير عن النقاش التفاعلي الناجح جدا الذي جرى عصر هذا اليوم.

يبقى أن أعرض الوثيقة A/57/L.2/Rev.1، وتتضمن مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يشارك في تقديمه أكثر من ١٤٥ بلدا. ويجسد هذا الإعلان بشكل عام روح الدعم الذي تحظى به الشراكة الجديدة، كما انعكس في النقاش الذي جرى خلال الجلسة العامة اليوم. لذا، فإنني أوصي بالنظر في مشروع الإعلان هذا واعتماده في الجمعية العامة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن عميق تقديرنا لقرار الجمعية العامة بعقد جلسة عامة رفيعة المستوى بشأن الشراكة الجديدة هذا اليوم، وأود كذلك أن أشكر رئيس الجمعية العامة، والدول الأعضاء والأمين العام على المشاركة في هذه الجلسة الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.2/Rev.1، المعنون ''إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا''.

وقبل الشروع في البت في مشروع القرار A/57/L.2/Rev.1، أود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تشاد، توغو، تونغا، جزر البهاما، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، سوازيلند، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، الصومال، العراق، عمان، غابون، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، كرواتيا، كندا، الكونغو، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، يوغوسلافيا واليونان.

هل لي أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.2/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار *A/57/L.2/Rev.1* (القرار ٥٧/٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا يختتم اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.